« القوى الثقافية (*) الموجهة للتعليم الفنى فى اليابان والمانيا ومدى الافادة منها فى مصر : دراسة تحليلية مقارنة »

د/ بيومى ضحاوى (**)

مقدمـــة :

تشتمل الدراسة الحالية على ستة محاور رئيسية · المحور الأول ويتناول أدبيات الدراسة حيث الدراسات السابقة التى كشفت عن القوى الثقافيـــة الموجهة لسياسة التعليم الفنى فى مصر ، المحور الثانى ويتعلق بتحديـــد مشكلة الدراسة وحدودها ، وأهميتها ، وأسلوبها المنهجى ، المحور الثالث ويتناول القوى الثقافية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى فى اليابان ، المحور الرابع ويتناول القوى الثقافية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى فى ألمانيا ، المحور الخامس ويتناول أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجيـن اليابانى والألمانى فى مجال التعليم الفنى ، ثم يأتى المحور الأخير والـــذى يعرض تصورا مقترحا من جانب الدراسة الحالية لمدى امكانية افادة مصر من التجربتين اليابانية والألمانية فى التغلب على جوانب القصور التى تواجه التعليم الفنى من أجل التعديل والتطوير ·

أولا : أدبيات الدراسة :

منذ السبعينات والحكومة المصرية بعامة ، ووزارة التعليم والمربون بخاصة يبحثون عن صيغ تعليمية تتناسب وطموحات المجتمع المصـــــرى وامكاناته والقوى الثقافية الموجهة له · ويبدو هذا الاهتمام واضحا فى أحاديث المسئولين على كافة مستوياتهم · كما يتضح كذلك فى مناقشات مجلسى الشعب والشورى · كما عقدت مؤسسة الأهرام عام ١٩٩١ ندوة لمناقشـــة «مشروع مبارك / كول لتطوير التعليم الفنى» برئاسة وزير التربية والتعليم·

(*) تعنى الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ··· الخ الموجهة للتعليم فى بلد معين ·

(**) كلية التربية ، الاسماعيلية ، جامعة قناة السويس ·

كما يتبلور هذا الاهتمام أيضا فى الوثيقة التى قدمها الدكتور أحمد فتحى سرور - وزير التعليم آنذاك - عن تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر ، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٩ ، وقد جاء فيها : «يمثل التعليم الفنى والتدريب المهنى بعدا هاما فى التنمية الاقتصادية من حيث ايجاد فرص العمل وتوفير الموارد البشرية اللازمة · وقد لوحظ فى الآونة الأخيرة وجود هوة بين التعليم الفنى والتدريب المهنى ، وبين مقتضيات سوق العمل ، مما يقتضى ايجاد سياسة موحدة تعتبر جزءا لايتجزا من السياسة الاقتصادية على المدى الطويل» (١) ·

ولقد تمخضت تلك الأفكار والأطروحات التربوية عن صيغ وأنماط تعليمية ، منها ما حقق بعض النجاحات ومنها مازال متعثرا ، ومنها ما تم تعديله وتحويره الى أشكال تعليمية بديلة ، ونطرح على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه الصيغ والأنماط التعليمية التى ظهرت منذ أوائل السبعينات وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين :

١ - صيغة المدرسة الشاملة ، والتى أخذت لها عدة مواقع محدودة على خريطة المدارس الاعدادية والثانوية المصرية ، وتم دمج بعضها فى اطار التعليم الفنى ، وبعضها الآخر مازال يسير تحت مظلة الاسم فقط ولكنه أقرب مايكون للتعليم الثانوى العام ·

٢ - صيغة التعليم الأساسى ، والتى شملت المرحلة الابتدائية والاعدادية فى مرحلة واحدة ولمدة ٩ سنوات لتتناسب ومتطلبات المرحلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا واعلاميا ، ثم بعد ذلك تم تعديلها من حيث الفترة الزمنية لتصبح ٨ سنوات لتتناسب وظروف المجتمع وقواه الثقافية أيضا · وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذه المرحلة الأساسية ، وعلى الرغم من تقارير المتابعة ونتائج الامتحانات واعتراض أولياء الأمور والمعلمين على مايجرى فيها ، الا أنها لم تحرك ساكنا عند المسئولين عن اتخاذ القرار المناسب حتى الآن !!

٣ - التعليم الفنى على المستويين الاعدادى والثانوى ، والذى كان تلبية لاحتياجات حقيقية للمجتمع المصرى ومرحلة البناء الاقتصادى والاجتماعى، الا أن التعديل والتحوير أحدث فيه شروخا وتصدعا فى الجدران الأساسية،

ومسخ مناهجه وخططه الدراسية بحيث لم تتحقق أهداف المرحلة على المستويين التعليمى والاقتصادى ، بل وأصبح موضع نفور من جانب الدارسين وأولياء الأمور لما ترتب عليه من تدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والفنى للخريجين ، وعدم قبولهم حتى من المجتمع الذى تعهدهم بالرعاية والتعليم ، وارتضى لهم هذه النوعية التعليمية ٠

هذا الوضع المرفوض تربويا وفنيا واقتصاديا واجتماعيا من المجتمع المصرى بكل قطاعاته ، والمستفيدين من هذا التعليم والمستهلكين له ، دفع بالكثير من الهيئات التربوية والفنية المتخصصة للنظر والدراسة ، وتم عقد الكثير من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لبحث سبل تطوير هذا التعليم - سواء على المستوى الدولى أم على المستوى العربى ، أم على المستوى المحلى - فعلى سبيل المثال عقدت لهذا الغرض الدورة الثامنة عشرة لمنظمة اليونسكو عام ١٩٧٤ ، وحلقة الدراسات الاقليمية للتعليم التقنى (الفنى) والمهنى فى البلاد العربية عام ١٩٧٦ ، وكذلك المؤتمر الأول للتطبيقيين (تطوير التعليم الصناعى) عام ١٩٨٥ بالقاهرة ٠

كما كان على رأس المهتمين بهذا الأمر ، خبراء المجالس القومية المتخصصة الذين قدموا ٢٤ توصية عملية لتحقيق التطوير المطلوب فى هذه النوعية الهامة من التعليم ، والتى تختلف كثيرا عن متطلبات العصر الذى نعيشه ، رغم شدة احتياج خطط التنمية لخريج هذا النوع من التعليم سواء أكانوا على مستوى الفنى أو الفنى الأول أم المدرب ٠

ومن أهم التوصيات التى تقدم بها خبراء المجالس القومية المتخصصة مايلى :

(أ) رسم خطة قومية لتطوير التعليم الفنى يراعى فيها :

١ - انشاء جهاز قادر على التنبؤ المستقبلى بالاحتياجات من القوى العاملة ، حيث أن التخطيط للتعليم الفنى لابد وأن ينبع من قاعدة سليمة للمعلومات تبين الاحتياجات المستقبلية المتغيرة للبلاد من المستويات المختلفة من الكوادر الفنية ٠

٢ - التنسيق الكامل بين جميع الهيئات المعنية باعداد القوى العاملة اذ أن تطوير التعليم الفنى لابد وأن يتسم بالتنسيق بين الجهات المعنيـــة على المستوى القومى ٠

٣ - انشاء جهاز لبحوث تطوير التعليم الفنى ، يكون ملحقا بالمركـز القومى للبحوث التربوية ، أو بغيره من الأجهزة البحثية القائمة ٠

٤ - تحديد نظم القبول بالمدارس الفنية يراعى فيها العوامل المؤثرة ٠

(ب) التخطيط لنظم التعليم الفنى وبرامجه مع الأخذ فى الاعتبـــار مايلى :

١ - أن يكون التعليم الفنى متكاملا فى جميع مستوياته بعد المستوى الأساسى والى المستوى العالى والجامعى ٠

٢ - أن تكون مراحل التعليم الفنى بمستوياتها المختلفة كفيلة بـــأن تسمح للخريج بالعمل ، على أن يكون الباب مفتوحا كذلك لمن يعمل للارتقاء فى مستويات التعليم طبقا لاختبارات مهارية فى المستويات التعليمية الأعلى٠

٣ - أن يتميز التعليم الفنى بتركيزه على النواحى التطبيقية بشكل أساسى دون أن يطغى الجانب النظرى على النواحى التطبيقية والتدريب ٠

٤ - وجوب توافر المرونة المطلوبة فى نظم التعليم الفنى وبرامجه طبقا للتغيرات الديناميكية فى احتياجات الخطة ، ولمواجهة التغيرات المستمرة فى التكنولوجيا المستخدمة ٠

٥ - ضرورة الاهتمام باعداد المدرب والمعلم الفنى ، وضرورة اكسابه خبرة فنية تطبيقية ومهارة وثقافة وتربية كافية لأداء مهمته ٠

٦ - الاهتمام بالترجمة كمدخل لنقل التكنولوجيا بما فى ذلك كـــل المطبوعات ، ودراسات الجدوى المقدمة من الشركات وبيوت الخبرة وغيرها٠

٧ - الاهتمام بالتعليم والتدريب فى مجال الالكترونيات والمعلومات ، حيث أنها تمثل اتجاه التقدم المستقبلى (٢) ٠

هذه التوصيات وغيرها ، جاءت متسقة مع مواد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والذى ينص فى مادتيه رقم ٣٠ ، ٣٨ على مايلى :

«يهدف التعليم الثانوى الفنى نظام السنوات الثلاث ، ونظام السنوات الخمس الى اعداد فئات : الفنى ، والفنى الأول ، والمدرب فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات · «كما جاء فى المادة رقم ٣٢ من القانون نفسه : يكون فى كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعينة لمعاونة ناظرها أو مديرها فى الادارة ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص ·

وجاء فى المادة ٣٤ من القانون نفسه ، أن لمدارس التعليم الثانوى الفنى أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ، ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التعليم · كما يجوز للوحدة المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس فى رفع المستوى المهنى لاصحاب المهن والحرف والعمال فى دائرة المحافظة ·

كما جاء فى المادة رقم ٤٣ من القانون نفسه : يجوز للخريجين من مستوى فئة «الفنى» وكذلك الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة استكمال دراستهم الى المستوى «الفنى الأول» طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير التعليم ·

وجاء فى المادة ٤٦ من هذا القانون : يشترط فى هيئات التدريس بالمدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، والهيئة الادارية بهذه المدارس أن يكونوا على مستوى متميز من التأهيل والكفاية ، وذلك وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من وزير التعليم (٣)

وفى ضوء التوصيات السابقة وتأكيدات مواد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، والتحرك المصرى نحو تحقيقها ، التقى وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين مع وفد ألمانى يضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية ومؤسسات الصحافة والأعلام بألمانيا ، وتناول اللقاء مناقشة السياسة التعليمية الجديدة فى مصر ودورها فى دفع خطط التنمية ، كما تناول اللقاء مناقشة تطوير التعليم الفنى والخاص فى مصر ، الى جانب التعليم الرسمى ، وكذلك مجانية التعليم والاهتمام بالأطفال من

سن الرابعة حتى الثامنة عشرة ، وتدريب المعلمين واعدادهم لسايرة قضايا التطوير · ولقد تم الاتفاق مع ألمانيا على تنفيذ اتفاقية مبارك/كول لتطوير التعليم الفنى · وبمقتضى هذه الاتفاقية تقوم ألمانيا بتزويد مصر بالأجهزة والأدوات والمعدات اللازمة للتطوير ، وبالخبرة والخبراء ، واعداد برنامج تدريبى كبير لاعداد معلمى التعليم الفنى والقيام بانشاء مدارس فنية عبارة عن وحدات تلحق بالمصانع والمؤسسات الانتاجية (٤) ·

ان هذا الاهتمام بالتعليم الفنى فى مصر فى الوقت الحاضر هو جزء لايتجزأ من اهتمام عالمى كبير نشاهده على مستوى الدول النامية والمتقدمة، وتتبناه المنظمات الدولية مثل البنك الدولى واليونسكو ، والجميع يتفقـــون على المفاهيم نفسها ، ويعتقدون نفس المبررات التى تدفع اهتمامهم بهـــذا التعليم ، ويرون أنه التعليم الذى يستطيع أن يحقق الربط بين التعليم والاقتصاد، والذى يمكنه المساهمة فى النمو الاقتصادى ، وذلك من خلال مقدرته على حل مشكلة البطالة ، وتوفير العمالة المدربة اللازمة ، وتخفيف العـــبء والضغط على التعليم العالى ، ثم تحقيق المساواة بما يوفره من فـــرص للتعليم والعمل ·

وعلى الرغم من هذه النظرة المتفائلة ـ والتى نود لها أن تتحقق ـ الا أن وضع التعليم الثانوى الفنى يعانى من جوانب قصور كثيرة تحول دون تحقيق أهدافه المحددة ، وطموحات الأفراد والمؤسسات والتى تجسدت فى التوصيات الخاصة بالمجالس القومية المتخصصة ، والقضايا التى أثارها ومازال يثيرها ممثلو الشعب فى مجلسى الشعب والشورى فى مصر ·

فعلى الرغم من تأكيد بيان الحكومة فى مجلس الشعب (١٩٧٨) على التوسع فى مدارس ومعاهد التعليم الفنى بالاشتراك مع مؤسسات الانتاج، وربط التعليم الفنى بمؤسسات الانتاج والخدمات وتدريب طلابه فى المصانع المجاورة لمدارسهم ، والافادة من مراكز التدريب الفنى بالقوات المسلحة ، والتوسع فى انشاء المدارس النوعية بالاشتراك مع وحدات قطاعات الانتاج والخدمات ، وزيادة مراكز التدريب المهنى والفنى لتوفير الأعداد اللازمـــة منهم ، وفتح أبواب الدراسة العالية أمام المتازين من خريجى التعليم الفنى، وفى نفس الوقت العمل على تطويره جذريا (٥) · الا أن نتائج الدراسات

السابقة تغاير هذه الطموحات الشعبية والحكومية حيث تؤكد نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال على انفصال التعليم الثانوى الفنى عن مؤسسات ومراكز الانتاج ، وعدم الوفاء بمتطلبات الاقتصاد المصرى ، نظرا لعدم توافر البيانات الدقيقة عن احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة سواء من الناحية الكمية أو الكيفية ، فضلا عن عدم ارتباط تخطيط التعليم الثانوى الفنى بالاحتياجات الواقعية من القوى العاملة ، ومن ثم تواجه البلاد بتأهيل أفراد فى مجالات أو تخصصات لاتتطلبها خطة التنمية فى الوقت الذى تعانى فيه مجالات أخرى من النقص فى الأيدى العاملة اللازمة لها ٠

ويضاف الى ماسبق احجام مؤسسات ومراكز الانتاج عن استكمال التدريب العملى للطلاب ٠ فمدارس التعليم الثانوى الفنى بامكاناتها المحدودة ، وعدم كفاية التدريب العملى بورشها ، والتكلفة العالية التى تتطلبها انشاء المدارس الفنية المتقدمة ، لاتستطيع تلبية احتياجات الخطة من القوى البشرية ذات الكفاءة العالية المستوى ومن ثم فان احجام هذه المؤسسات يحرمهم من الوصول الى مستوى من الكفاية والتدريب فىمجالات العمل الذى سيعملون به بعد تخرجهم (٦) ٠

كما تؤكد دراسة أخرى على انخفاض مستوى كفاية خريجى التعليم الثانوى الفنى ٠ حيث تفتقر خطة الدراسة ومناهجها الى المرونة مما يجعلها غير قادرة على التوائم السريع مع احتياجات التنمية ، كما تفتقد معظم المقومات الأساسية ٠ فالمناهج الحالية مازالت تنتمى الى فكر تقليدى سواء فى نظرتها الى طبيعة المعرفة أو المتعلم أو أساليب التدريس وغيرها من مقومات العملية التعليمية ، كما تتسم هذه المناهج باهتمامها بالنمو المعرفى للتلاميذ، وقلة التدريبات العملية وهبوط الجدية فى أدائها وممارستها (٧) ٠

وعلى الرغم من ذلك ركزت بيانات الحكومة خلال الفترة من ٨١ - ١٩٩٠ على الاهتمام بالتعليم الفنى والارتفاع بنسبة المقبولين به بحيث تصل الى ٧٠٪ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، والتوسع فى اقامة مدارسه ، وتوجيه الجزء الأكبر من ميزانية التعليم له ، وتعديل هيكل توزيع طلابه لصالح التعليم الصناعى والزراعى ، وربط مدارسه بقطاعات الانتاج والخدمات لصقل الطلاب وتدريبهم وحث القائمين على هذه المؤسسات فى

تدعيم العملية التعليمية من حيث انشاء المدارس واتاحة التدريب المهنى للطلاب ، وتوفير الامكانات المادية لذلك · والاستعانة بالعاملين فى تلك المؤسسات فى التدريس والتدريب بمدارس التعليم الفنى ، والارتقاء بمستوى التعليم الفنى عن طريق مراجعة خطط الدراسة به لمسايرة التطور العلمى والتكنولوجى والعناية بالتخصصات المستحدثة والتوسع فى التخصصات المطلوبة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والربط الوثيق بينه وبين المجتمعات الانتاجية ، وانشاء هيئة قومية لتخطيطه وتطويره بدلا من المجالس النوعية ، وانشاء مدارس وفصول اعدادية مهنية (٨) ·

وتشير الاحصاءات الى أن عدد المقبولين بالثانوى العام من الناجحين فى الشهادة الاعدادية عام ١٩٨٢/٨١ كان ١٥٤ر٧٦٨ طالبا وطالبه مقابل ٧٠ر٧٨٨ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى الصناعى ، و٢٧ر٦١٠ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى الزراعى ، و١٥٠ر٦٥٣ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى التجارى ، بينما كانت هذه الأعداد عام ١٩٨٩/٨٨ كما يلى : ١٦١ر٣٥ بالتعليم الثانوى العام مقابل ١١٥ر٦٥٤ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى الصناعى ، و٣٩ر٤٨٠ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى الزراعى ، ١٢٣ر٦٢٢ طالبا وطالبة للتعليم الثانوى التجارى · وهذا يدل على تمشى سياسة القبول مع اتجاهات الدولة آنذاك فى الحد من التعليم التجارى ، والتركيز على التعليمين الصناعى والزراعى حيث ارتفعت نسبة الطلاب بهما عما كانت عليه عام ١٩٨٢/٨١ (٩) · وعلى الرغم مما سبق تؤكد دراسة سابقة على قصور نظام القبول بهذا النوع من التعليم ، حيث يتحكم مجموع درجات الطلاب فى امتحانات الشهادة الاعدادية فى قبولهم بالتعليم الفنى ، دون تطبيق للاختبارات المهنية لقياس مدى ميول واستعدادات التلاميذ لنوع التعليم المراد الالتحاق به ، هذا الى جانب افتقار النظام التربوى ككل الى نظام للتوجيه الفنى لتوجيه التلاميذ وارشادهم ومساعدتهم على اكتشاف ميولهم وقدراتهم وتحديد مساراتهم التعليمية (١٠) ·

ان هذا الاهتمام الكبير من جانب الحكومات المتعاقبة بالتعليم الفنى فى مصر ، واستمرارية جوانب القصور فى أركانه الأساسية ، جعل بعض الأقلام التربوية تدعو الى وقفة أمام الدعوة للمزيد من التعليم الفنى أو المهنى ، حيث توضح البيانات الصادرة عن وزارة القوى العاملة فى مصر

وجود زيادة ملموسة فى خريجى مدارس التعليم الفنى عن خريجى التعليم الثانوى بنسبة ١٢٥٪ تقريبا · وفى الوقت نفسه توجد بيانات احصائيـــة تبين عدم قدرة سوق العمل على امتصاص الناتج السنوى لخريجى المدارس الثانوية الفنية (١١) ·

لقد زادت نسبة القبول بمدارس التعليم الثانوى الفنى حتى بلغت٦٥٪ من الناجحين فى شهادة اتمام التعليم الأساسى بينما الثانوى العام لم يستوعب أكثر من ٣٤٪ من الخريجين ، والباقى يلتحق بمراكز التدريب المهنى أو بسوق العمل · ولم يكن الهدف من هذه الزيادة فى التعليم الفنى بأنواعه هـــو استجابة لحاجة سوق العمل من هؤلاء الخريجين بدليل عدم قدرة ســوق العمل على امتصاص الناتج التعليمى كما تؤكد الدراسات السابقة · لقـد كانت الزيادة ترجع الى اعتبارات أخرى أهمها السياسات التعليمية التـى ركزت على الجانب الاجتماعى ، وتحقيق أكبـــر قدر مـــن الاستيعـــاب للتلاميذ (١٢) ·

وهذا ماتؤكده احدى الدراسات السابقة ، بأن التعليم الفنى ماهو الا رد فعـــل سياسى للحد من الطـلب الاجتمـاعى علـــى التعـــليم ، وهو الطلب المتمثل فى هذه الأعداد الكبيرة المتدافقة على التعليم الثانوى – ومن بعده التعليم العالى والجامعى – الى حد تعجز عن تحمله امكانـــات حكومات عديدة فى الدول النامية · وتؤكد الدراسة نفسها ، أن التعليم الفنى أصبح أحد آليات هذه الحكومات فى تحجيم الطلب الاجتماعى على التعليم· ولن يتأثر بهذه الآلية بالطبع سوى أبناء الفقراء الذين يدفعون الى هذا النوع من التعليم · أما من يدعون الى التوسع فيه ، فهم هؤلاء الذين لايضـــار أبنائهم به · حيث لم يعد من الممكن – فى المجتمعات المعاصرة – اتبـــاع سياسة صريحة للحد من التعليم العام والجامعى وقصره على أبناء الصفوة فقط ، فان السياسة الوحيدة والسهلة والمتاحة هو التعليم المهنى والفنى · فمن خلال آليات الانتقاء والتشعيب داخل النظام التعليمى يتم فرز وتصنيف التلاميذ ، ويفتح التعليم الفنى أبوابه – بموجب شرعية الامتحانات وآلات الفرز التربوية – لأبناء الفقراء (١٣) ·

وتأكيدا على ماسبق ، تؤكد احدى الدراسات التجريبية على تأثيـــر

الخلقية الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع الطلاب على شعب التعليم الثانوى، لوجود علاقة ارتباط قوية بين المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وتوزيع المدارس الفنية مقارنة بحوالى ٦ر٢٤٪ من تلاميذ التعليم الأكاديمى العـــام قد أتوا من أدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وأن ٧٣٪ من الأسر التى يضمها هذا الاطار الاجتماعى والاقتصادى المتدنى لهم أبناء فى مدارس التعليم الفنى ، فى مقابل ٢٧٪ من هذه الأسر لهم أبناء بالتعليم الثـــانوى العـــام (١٤) ٠

وعلى الرغم من كل المتناقضات السابقة والتى أحاطت بالتعليم الفنى، ومازالت تحد من فعالياته ، الا أن موجات الاهتمام بالتعليم الفنى مازالت متلاحقة تاريخيا وتربويا ، ومازال التعليم الفنى بسياساته وأنماطه وبرامجه يهيمن على عقول المسئولين عن التعليم والاقتصاد وأصحاب القرار السياسى، ويوجه أفكارهم وخططهم المستقبلية ، سواء كان ذلك بوازع داخلى منمصلحة مجتمعاتهم ونبض الجماهير وطموحاتها ، أم بتأثير الضغوط الخارجية من دول أو منظمات ــ هى بالضرورة خاضعة اتلك الدول ــ تمتلك من القـوى الاقتصادية والفكر التربوى المعاصر والبراق مايجعلها فى وضع المصدر ، ويجعل الدول النامية والفقيرة ــ ومنها مصر ــ فى وضع المستورد وبشروط يمليها المصدر من مركز قوته !!

وفى هذا الاطار ، لعب البنك الدولى ومنظمة اليونسكو دورا لايمكن اغفاله فى تصعيد موجة الاهتمام بالتعليم الفنى فى فترة الستينات ، ولقـد تبنت المنظمتان فكرة أن تنويع التعليم الثانوى على أسس مهنية هو الحـل المقبول للاصلاح التعليمى الاقتصادى ٠ بل لقد هاجم البنك الدولى كـــل السياسات التعليمية التى بعدت عن هذا الاتجاه فى دول العالم النامى (١٥)٠

وارتبطت حركة النهوض بالتعليم المهنى والفنى فى فترة الثمانيـــات بأيديولوجيات فكرية وتوجهات سياسية مغايرة لما كان فى فترة الستينات٠ فبدلا من كونها حركة يحاولون بها ارضاء الطبقات الكادحة والمحرومة من التعليم ، فيقدمون لها تعليما يزيد الهوة بينها وبين الطبقات العليا ، فان الحركة الجديدة فى الثمانينات ، نبعت من استياء رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والشركات الكبرى ، ومطالبتهم بالكوادر الفنية المتوسطة اللازمة

للمصانع والمؤسسات الانتاجية ، وأن ما يتم تخرجه من الجامعات من كوادر يأخذ وقتا أطول الى جانب ضعفهم فى اتقان العمل وحاجتهم الملحة للالتحاق ببرامج تدريبية قبل انضمامهم لمواقع العمل فى هذه المؤسسات ٠

وهذا ما أكدت عليه مارجريت تاتشر M. Thatcher رئيسة وزراء بريطانيا ورئيسة حزب المحافظين سابقا ، حيث ركزت هى وحزبها ولجانها السياسية والتربوية على نشر التعليم البولتكنيكى ، وخرجوا بمشروع يعرف باسم خطة للتعليم الفنى والمهنى Technical and Vocational Education (TVED) حيث تقول تاتشر : اننا نهدف الى اعداد الشباب لمهن محددة ، ولابد أن تكون الدراسة فى العالم المعاصر موجهة مهنيا» (١٦) ٠

ولذلك توجه الاهتمام الى الشباب فى المرحلة العمرية من ١٦ - ١٩ سنة لأنهم أكثر ملاءمة للأعمال الدنيا ، ذلك لأن الكتنولوجيا الحديثة فى مجتمعات مابعد الصناعة ، قد وسعت من مجال العمل غير الماهر داخل مراكز الانتاج ، كما أن فتح الجامعات يحد من امكانات حصول رجال الأعمال على الشباب فى هذه السن ، ومن هنا كان اهتمام رجال التعليم بمرحلة التعليم الثانوى لتوجيه التعليم بها وجهة حرفية مهنية (١٧) ٠

وبالاضافة الى ما سبق ، تؤكد اتجاهات التعليم الفنى فى الثمانينات على اهتمام المدارس بالمساهمات الاقتصادية من أجل الحياة العامة ، واعداد التلاميذ ليأخذوا مكانهم فى اقتصاد البلاد ، وتجهيز الشباب لهذا الدور حتى يتكيفوا مع الحياة الواقعية ٠ كما يغلب على هذه الاتجاهات الفكرية الاهتمام بالمبادرة الفردية ، والاهتمام بالصناعة ، والتنافس والتفوق ، والاهتمام بالامتحانات ونتائجها ، والضبط الاجتماعى والمدرسى ، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد والتكافل الاجتماعى ، وابراز دور القطاع الخاص والمؤسسات الفردية (١٨) ٠

ولم تقتصر سياسة التوسع والاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى على الدول النامية فقط ، بل انه نمط تعليمى نقل من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ولذلك فان الاهتمام به فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أخذ له عدة أنماط وصيغ تعليمية تلائم القوى الثقافية

المحيطة بهذه الدول (١٩) · وهذا ما دعا الباحث فى الدراسة الحالية الى التركيز على هذا الجانب وابرازه فى بعض الدول وكيف كان لتلك القوى الثقافية وخاصة القوى الاجتماعية والتربوية ، تأثيرا واضحا فى تشكيل بنية التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى كل من اليابان وألمانيا ؟

ثانيا : مشكلة الدراسة ، حدودها ، أهميتها ، منهجها :

(أ) مشكلة الدراسة :

باستقراء الظهير المجتمعى لنظام التعليم الثانوى الفنى فى مصر ، وبدراسة ما أتيح للباحث من دراسات سابقة فى هذا المجال ، وباللقاءات المفتوحة مع الزملاء وأصحاب الرأى والمهتمين بهذه القضية من رجال التربية واقتصاديات التعليم ، يتضح للباحث أن التعليم الفنى فى مصر يواجه بجوانب القصور التالية :

** فقدان التوازن بين نوعيات التعليم الثانوى بعامة ، والتعليم الفنى بخاصة ·

** انفصال بنية التعليم الثانوى الفنى عن البنى التعليمية الأخرى ·

** ضعف ارتباط التعليم الثانوى الفنى بمتطلبات الاقتصاد المصرى ومؤسساته ·

** غياب الشمولية والتنوع فى مناهج التعليم الثانوى الفنى ·

** الجمود بدلا من المرونة فى عمليات التحويل داخل شعب التعليم الفنى ·

** غياب المشاركة الحقيقية للمؤسسات الانتاجية فى سياسات التعليم الفنى وخططه وبرامجه ·

** النقص الشديد فى المعلمين الأكفاء للقيام بمهام التعليم والتدريب والتوجيه فى التعليم الفنى ·

** ضعف كفاءة خريجى مدارس التعليم الفنى ·

** ضعف المكانة الاجتماعية لخريجى مدارس التعليم الفنى ·

** قلة فرص العمل والتوظيف الى جانب ضعف الأجور لخريجى التعليم الفنى ·

ومن ثم يتبلور التساؤل الرئيسى للدراسة كما يلى :

كيف يمكن لمصر - فى ضوء القوى الثقافية المحيطة بنظام التعليم - أن تتغلب على كل أو بعض جوانب القصور المحيطة بالتعليم الفنى ؟

وللاجابة عن ذلك التساؤل ، تحاول الدراسة طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما القوى الثقافية بالتعليم الثانوى الفنى فى اليابان ؟ وكيف تغلبت على جوانب القصور فيه ؟

- ما القوى الثقافية بالتعليم الثانوى الفنى فى ألمانيا ؟ وكيف تغلبت على جوانب القصور فيه ؟

- ما التصور المقترح لعلاج أوجه القصور التى تحيط بالتعليم الثانوى الفنى فى مصر فى ضوء الخبرات العالمية وبما يتناسب والقوى الثقافيـــة المحيطة بها ؟

(ب) حدود الدراسة :

** سوف تركز الدراسة على ابراز القوى الثقافية المحيطة بالتعليم الثانوى الفنى فى كل من اليابان وألمانيا لخبراتهما الطويلة فى مجال التعليم الفنى بأنواعه المختلفة هذا من جانب ، وتأثر نظام التعليم فى مصر وخاصة التعليم الفنى بخبرات وتجارب هاتين الدولتين من جانب آخر ·

** كما تحاول الدراسة أيضا ، ابراز البنية التنظيمية للتعليم الثانوى فى هاتين الدولتين خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ·

(ج) أهمية الدراسة :

- تأمل الدراسة الحالية فى أن تتمكن من ابراز أهمية القوى الثقافية وتنوعها وتأثيراتها على توجيه السياسات التعليمية فى اليابان وألمانيا ·

- تأمل الدراسة فى تقديم تصور مقترح لعلاج أوجه القصور المحيطة بالتعليم الثانوى الفنى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ·

- تأمل الدراسة أن تمثل اضافة - ولو محدودة - فى ابراز بعض جوانب التعليم الفنى محليا وعالميا ·

(د) منهج الدراسة :

تتميز التربية المقارنة بتعدد مداخل الدراسة فيها بتعدد مراحل تطورها كعلم من العلوم الاجتماعية والتربوية والانسانية ، وقد كان علماء التربية المقارنة على وعى بهذا التعدد ، ومن ثم أحجموا عن تحديد منهج معين للتربية المقارنة ، بل أساليب ومداخل منهجية عديدة بحسب طبيعة العلم أو موضوع الظاهرة موضع الدراسة ٠

ولهذا فان الدراسة الحالية - وفقا لطبيعتها - سوف تستخدم أحد المداخل المنهجية المناسب لكشف القوى الثقافية المحيطة بالنظم التعليمية ، وهو مدخل المفكر الرومانى الأمريكى «اسحق كاندل Kander Issakl والذى يعتبر من رواد التربية المقارنة فى مرحلتها المتميزة والثرية بمؤلفاتها ، وهى مرحلة القوى والعوامل الثقافية والتى كان لها أساليبها ومداخلها المنهجية المنبثقة عن المنهج التحليلى والذى يطلق عليه البعض - تجاوزا - منهج القوى والعوامل الثقافية ٠

ووظيفة التربية المقارنة عند «كاندل» تتعلق بمناقشة القضايا التعليمية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والتى - من وجهة نظره - تحدد شخصية النظام القومى للتعليم (٢٠) ٠ ولذلك فهو يؤكد على أن مشكلات التعليم وأغراضه كانت متشابهة فى معظم البلاد ، ولكن الحلول المطروحة كانت متأثرة بالخلفيات الثقافية والتاريخية المختلفة ، ولهذا اذا أراد الباحث أن يدرس الحلول المطروحة فى عدة بلاد ، أن يكون على وعى بالفلسفة العامة التى تحكم هذه النظم التعليمية ، ويؤكد أيضا على أنه لا توجد طريقة واحدة لدراسة التربية المقارنة ، بل عدة طرق تتناسب وطبيعة المشكلات المطروحة (٢١) ٠

ولهذا يقوم أسلوب «كاندل» المنهجى على أربع مراحل متميزة هى :

١ - الوصف ، ويتناول فى هذه المرحلة الاجابات المختلفة بصورة نظرية وتطبيقية لمشكلة أو عدة مشكلات مشتركة فى الدول موضع الدراسة٠

٢ - الشرح أو التفسير ، وذلك من أجل فهم وتحليل الاسباب والقوى الثقافية المسئولة عن احداث الظاهرة التربوية أو التعليمية فى النظام ٠

٣ - التحليل المقارن ، والهدف من ذلك هو مقارنة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين هذه النظم التعليمية وبيان الأسباب التى أدت الى ذلك.

٤ - الوصول الى مبادىء عامة ومحددة ، وهذه الخطوة تعنى وضع الفلسفة العامة على أساس ماتم ملاحظته بطريقة نظرية (٢٢) .

ولذا يقول كاندل فى كتابه عهد جديد فى التربية New Era in education أنه من غير الممكن فهم أى نظام تعليمى ، وكذلك الاختلافات بين النظم دون الوصول الى خلفياتهم الثقافية ، واكتشاف المؤثرات التى أدت الى تشكيل هذه النظم بالكيفية التى عليها (٢٣) .

ثالثا : القوى الثقافية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى فى اليابان :

ان التقدم الهائل الذى حققته اليابان فى المجال الاقتصادى ، وتأثير ذلك فى بقية النظم المجتمعية اليابانية من جانب ، ودول العالم الأخرى المتقدم منها والنامى من جانب آخر ، دعا الدراسة الحالية للكشف عن أهم القوى والعوامل التى أدت الى هذا النجاح والتقدم الذى تنشده جميع الدول ومنها مصر ، سواء فى المجال الاقتصادى أم التعليمى . نظرا للاعتقاد الشائع بين كثير من الباحثين والمفكرين فى أن أهم أسباب هذا النجاح والتقدم الاقتصادى انما يرجع الى نظام التعليم الفنى ومجالات التدريب فى اليابان.

ولهذا فان من أهم أغراض هذه الدراسة الكشف عن ذلك من خلال الخطوات المنهجية التى سبق عرضها ومحاولة التأكد من صدق هذا الاعتقاد الشائع ، مع محاولة عقد مقارنة بين نظام التعليم الفنى فى كل من اليابان والمانيا .

(أ) الظهير الاجتماعى والتربوى للتعليم الفنى فى اليابان :

ان من أهم الخصائص الثقافية والاجتماعية التى يتميز بها المجتمع اليابانى المعاصر والتى لها التأثير الواضح على بلورة وتحديد نظام التعليم الفنى والتدريب كما بينتها الدراسات (٢٤) والتقارير (٢٥) ذلك الاهتمام الكبير والتركيز من جانب المسئولين على الحاجة الى الاستفادة الكاملة من طاقات وقدرات الشعب اليابانى . فاليابان دولة لها خصائصها وطبيعتها

الجغرافية الخاصة ، وثلاثة أرباع مساحتها مناطق جبلية وغير آهلة بالسكان، وعدد سكانها يفوق ١٢٠ مليون نسمة ، يتركزون فى منطقة مساحتها ٨٠ر٠٠٠ كيلو متر مربع ، تمثل ربع مساحة اليابان الكلية (٣٧٨ر٠٠٠ كيلو متر مربع) والتى تساوى ثلث مساحة جمهورية مصر العربية كلها ·وتمتلك اليابان القليل من المصادر الطبيعية ، ومن ثم كان عليها أن تستفيد الافادة الكاملة من الطاقات البشرية ، ومن مصادرها الطبيعية القليلة من البتـرول والفحم والحديد والقطن والصوف ، والقمح وبعض المنتجات الغذائية الأخرى ، وذلك بالتركيز على الكيف وليس الكم (٢٦) ·

والمصدر الأساسى للطاقة والقوة اليابانية هو مايتوفر لدى الشعـب اليابانى من طاقات خلاقة ومبدعة واصرار وصبر على تحمل الأعباء ، والعمل فى ظروفه المختلفة · وما كان لهذا أن يتم أو يتحقق بدون توحد معظـم اتجاهات أفراد المجتمع اليابانى ووحدتهم الاجتماعية من خلال الظـروف والعوامل التاريخية والجغرافية التى صهرتهم بهذه الكيفية فميزتهم عـن بقية شعوب العالم بهذه الطاقات والابداعات نحو العمل ·

كما أن العناصر السكانية اليابانية ووحدتها الاجتماعية ، تعتبر من أهم الخصائص التى تلفت نظر الباحثين أو الزائرين لليابان اذا حاولوا عقد المقارنات بينها وبين مايدور فى مجتمعات أخرى توجد فيها عناصر بشرية متعددة ، ولكنها لم تندمج مع بعضها وتدب بينها الخلافات الكثيرة المؤرقة للمجتمعات المحلية والسلطات المركزية · وعلى الرغم من الوحدة البشرية للمجتمع اليابانى الا أنه توجد فيه عناصر بشرية غير يابانية الأصل مثل الكوريين (حوالى ١٠٠ر٠٠٠ نسمة ، ولكنهم حصلوا على الجنسيةاليابانية) وغيرهم من الجنسيات الآسيوية المجاورة التى اندمجت الى حد كبير مع أهل البلاد الأصليين · وعلى الرغم مما تؤكده بعض الدراسات من أن هنـاك خلافات محدودة بين الأقليات والسكان الأصليين والتفرقة فى الوظائف والعمل أحيانا ، الا أن ذلك لايمثل شيئا ذا قيمة كبرى بجانب الوحدة الكلية والولاء للمجتمع والعمل المخلص للدولة من جانب جميع الأفراد الأصليين أو الأقلية، الى جانب صدور بعض القوانين واللوائح التى تدعو الى معاملة الجميع بميزان أو معيار واحد (٢٧) ·

ومن الخصائص التى تميز المجتمع اليابانى عن غيره من المجتمعات المتقدمة أيضا ، أنه يتميز بالنظام والاحترام للوظائف والأشخاص والأدوار التى يقوم بها كل فرد ، ويتجسد ذلك فى التمييز فى معاملة الكبار والصغار أو فارق السن ، والوظيفة أو المكانة سواء فى الشركات والمؤسسات الانتاجية أو الخدمية كالمؤسسات التعليمية ، وتنعكس آثار كل ذلك على المجتمع بأسره سواء بين الشخصيات العامة أو عامة الناس ٠

ومن الخصائص الأخرى أيضا ، التماسك الاجتماعى والسلوكيات المحسوبة والضرورية لكل فرد أن يلتزم بها فى مجتمع يتسم بالازدحام السكانى والمدنية ٠ ونتيجة لهذا الالتزام بالسلوكيات الاجتماعية المحسوبة، فان أى فرد يمكنه أن يسير ليلا أو نهارا فى وسط أى مدينة يابانية دون خوف من أى نوع ، نظرا للحركة المستمرة ، والازدحام والسلوك المنضبط فى الشارع من جميع الأفراد وكأنهم ينفذون أمرا قضائيا ٠

ومن الخصائص المميزة للشعب اليابانى أيضا ، والتى يمكن أن تكون من الميراث الثقافى التى ورثته اليابان من جارتها الصين ، تلك الاتجاهات الغالبة على جميع فئات الشعب وسلوكياته ، بتفضيل ادراك الفرد وتقديره باعتباره عضوا فى جماعة وليس كفرد فى حد ذاته ، وهو مالاينفق مع الاتجاهات التقدمية الغربية التى تؤكد على فردية الفرد ، وتفرده عن جماعته وعن الأفراد الآخرين ٠

وتمشيا مع هذا الولاء الذى يظهره المواطنون نحو وطنهم ، والعمال نحو شركاتهم ومؤسساتهم ، فان الشركات والمؤسسات الصناعية والاجتماعية بدورها كونت لنفسها نماذج محددة الاتجاهات والسلوكيات التى يتبعها العاملون فيها ٠ وهذا بالطبع شىء هام بسبب التقاليد والنظم الراسخة فى مؤسسات العمل اليابانية التى تسير وفقا لمبدأ (العمل مدى الحياة) مادام الانسان قادرا على ذلك ، وهو مانجده متحققا فى كثير من الشركات اليابانية حتى الآن (٢٨) ٠

هذه الاتجاهات من جانب ، والوعى القومى بالنسبة لتطوير ورفع كفاءة القوى البشرية اليابانية من جانب آخر ، قاد الشركات والمؤسسات اليابانية الى الانفاق بسخاء على مجالات التدريب واعادة التدريب للعاملين

فيها · ولهذا فان حوالى ٧٥٪ مما يتم انفاقه على البرامج التدريبية فى مجالات التعليم الصناعى ومؤسساته المختلفة يأتى من الصناعة ، والباقى من الحكومة (٢٩) ·

وتود الدراسة الحالية أن تؤكد فى هذا المقام ، على أن العامل الماهر فى اليابان لايتوقع منه فقط أن يكون خبيرا فى مهارة واحدة وأن يبعد عن الجوانب الأخرى أو يتغافلها ، بل يتوقع منه بجانب ذلك أن يكون قابلا للتطوير والتعديل بشكل مرن فى اتجاهاته نحو المهارات الأخرى من أجل المساهمة الحقيقية والفعالة نحو مؤسسته بشكل خاص ووطنه بشكل عام · ولهذا السبب فان المؤسسات الصناعية اليابانية تعمل على توفير كل مايلزم التدريب والتعليم قبل الخدمة وأثناء الخدمة من برامج متطورة ·

هذا الاقتران بين التعليم والتدريب قبل وأثناء الخدمة مع الاتجاهات الاجتماعية اليابانية الجيدة نحو العمال ، والتى أصبحت لها جذور تاريخية بسبب هذا الولاء للمجتمع ومؤسساته والوحدة الاجتماعية بين فئاته ، أوجدت مناخا صالحا للعمل حتى أنه أحيط بطقوس خاصة تشبه تلك الطقوس الدينية فى قوتها وثباتها ·

أيضا من الأمور الهامة التى يمكن الخروج بها ، والتى تمثل احدى الخصائص التى تميز المجتمع اليابانى ، تحكم الرجال وسيطرتهم على فرص العمل ، وهو أيضا له علاقة بالمستوى التعليمى والتدريبى للرجال والنساء على حد سواء · ونتيجة منطقية لذلك ، نجد أن بعض النساء المتميزات فى التعليم والتدريب يتم تعيينهن فى بعض الشركات الكبرى ، ولكن رغم ذلك تظل النظرة الى وظائفهن على أنها مؤقتة ، حيث يتوقع منهن عدم الاستمرارية فى العمل بسبب الزواج وتكوين أسرة ·

ولهذا فان الحكومة اليابانية أصدرت بعض القوانين واللوائح التنظيمية للعمل لتساوى بين الرجال والنساء فى فرص العمل والتوظيف ، وهو ماشجع بعض الشركات لتعيين بعض النساء فى وظائف هامة ، كانت دائما من نصيب الرجال · كما أن قوانين رعاية الأمومة والطفولة حفظت للمرأة اليابانية حقوقها ووظيفتها بعد عودتها من فترة رعاية الطفولة · وعلى الرغم من هذه

الجهود الحكومية تجاه المرأة الا أن الضغوط الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد اليابانية مازالت ضد عمل المرأة وضد مساواتها بالرجل (٣٠) ٠

الظهير التربوى لنظام التعليم الفنى فى اليابان : تعتبر اليابان - من المنظور الادارى أو الحكومى - مجتمعا شديد المركزية ، على الرغم من أنها دولة تنقسم الى مقاطعات وأقاليم كما هو الحال فى بعض الدول الأوروبية ٠ كما أن المواطن اليابانى يشعر دائما بالفخر والاعتزاز بموطنه وانتمائه لمنطقته ، الا أن حكومة طوكيو لها الحق فى السيطرة على باقى المقاطعات والمحليات على مستوى الدولة ٠

وبالنسبة للنظام المدرسى ، على سبيل المثال ، فان وزارة التعليم تقدم دليل العمل القومى للمناهج المدرسية من أجل ضمان تحقيق مستوى قومى للتعليم ٠ وفى الوقت نفسه تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية٠ وبمعنى آخر ، فان اعداد المناهج على المستوى القومى يمثل خاصية مميزة للمدارس اليابانية منذ سنوات طويلة ٠ كما يتميز النظام التعليمى بالمنافسة الشديدة بين التلاميذ والطلاب بدءا من مرحلة رياض الأطفال وخلال التعليم الالزامى والمرحلة الثانوية الدنيا لمدة ٩ سنوات (من ٦ سنوات الى ١٥ سنة) ، ثم خلال المرحلة الثانوية العليا من سن ١٥ - ١٨ سنة ، ثم الجامعة، والكليات العليا أو معاهد التعليم الفنى فيما بعد التعليم الثانوى ٠

وعلى الرغم من أن بنية التعليم اليابانى الخارجية تشبه الى حد كبير نظيرتها فى الولايات المتحدة الأمريكية لتأثير الأخيرة على الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، الا أن البنية الداخلية لمؤسسات التعليم اليابانية تختلف الى حد بعيد عن تلك التطبيقات التى تتم فى نظيرتها الأمريكية ٠

فعلى سبيل المثال ، فان المدارس اليابانية تتميز بخاصية الانضباط والالتزام بالنسبة لمناهج التعليم ، حيث يتم توصيف ذلك بواسطة وزارة التعليم على المستوى القومى ، ولكى تحقق تلك المناهج الهدف منها فلابد أن يستمر العام الدراسى ٤٠ أسبوعا ، كما أن الوقت المخصص لليوم الدراسى يعتبر أطول من أى يوم مدرسى فى معظم الدول المتقدمة الأخرى ٠ وخلال عامهم الدراسى ، يتميز أطفال اليابان بتحقيق نسبة تحصيل عالية جدا فى

اللغة اليابانية والرياضيات ، كما يتعودون على أفضل العادات واحترام العمل والنظام لاعدادهم كقادة للعمل المستقبلى (٣١) ٠

وعلى مستوى المرحلة الثانوية الدنيا فان أكثر من ٩٦٪ من مدارسها تخضع للاشراف المباشر للسلطات التعليمية المحلية ، ولهذا فان المدارس الخاصة غير مألوفة على مستوى هذه المرحلة التعليمية ، بعكس المرحلة الثانوية العليا ، حيث تنتشر المدارس الخاصة وبينها تنافس شديد لجذب أكبر عدد من الطلاب لاعدادهم للحصول على أفضل الأماكن فى الكليات والجامعات ذات المكانة العالية فى نظر المجتمع ، ولقد وصل عدد هذه المدارس الخاصة الى ٢٨٪ من نسبة المدارس الحكومية ٠ الا أن بعض المدارس الخاصة الراقية تضم المرحلتين الثانوية الدنيا والثانوية العليا فى اطار واحد ولمدة ٦ سنوات (٣٢) ٠ وهذه النوعية من المدارس تضم نسبة ضئيلة من التلاميذ ، وهى تشبه الى حد كبير المدارس الخاصة والراقية بانجلترا English Public schools

وعلى الرغم من عدم وجود امتحانات على المستوى القومى لدخول التعليم العالى ، فان البديل هو تلك الصيغ الامتحانية التى تعقدها المؤسسات والشركات المتخصصة وذات الصلة بطبيعة الدراسة ٠ ويتم تصحيح هذه الامتحانات بالكمبيوتر وترسل النتائج للطلاب وأولياء أمورهم ليقفوا على مستوياتهم التحصيلية والعلمية مقارنة بغيرهم من الطلاب لتحديد فرصتهم فى الحصول على مكان فى احدى الجامعات المرموقة ٠

ان دخول الجامعات اليابانية بواسطة نظم الامتحانات التى تقدمها تلك المؤسسات ينطوى على مخاطرة ومنافسة شديدة أمام اليابانيين ، ولذلك يسمونها (جحيم الامتحانات) Examination Hell ٠وأفضل الجامعات فى نظر اليابانيين - التى تضمن لهم فرص عمل جيدة ومكانة مرموقة ودخل مرتفع - لأكبر الشركات الصناعية ، أو التى تخضع لبعض وزارات الدولة٠ ولكى يضمن اليابانيون الحصول على هذه الميزات ، فانهم يضحون بالكثير من الجهد والمال فى سبيل الحصول على تعليم جيد لأبنائهم ٠

ان مايمكن أن يلاحظ من تطور على التعليم اليابانى فى الفترة الأخيرة، هو الحرص الشديد من جانب الدولة والأفراد على تقديم خدمة تعليمية

مجانية ومتطورة من جانب الدولة ومؤسساتها ، والتزام شديد من جانب الآباء والأبناء للاستفادة من هذه الفرص المتاحة ، حتى أن ٩٤٪ من أبناء المجتمع اليابانى يستمرون فى تعليمهم بدون انقطاع حتى سن ١٨ سنة ، وهو ما يغطى المرحلة الالزامية من ٦ ـ ١٥ سنة ، ثم الثانوية العليا من ١٥ ـ ١٨ سنة . ويتم تحصيل مصروفات التعليم بالمرحلة الثانوية العليا من الأباء ، وهى تعتبر مصروفات رمزية بالقياس لما تدفعه الدولة من دعم للتعليم والتدريب ، الا أن مصروفات هذه المرحلة فى التعليم الخاص تعتبر مرتفعة جدا ، على الرغم من مساهمة الدولة فى دفع نصف مرتبات المعلمين العاملين فى هذه المدارس الخاصة .

ومن شواهد حرص الأباء واهتمامهم بالتعليم ، وحصول أبنائهم على مكان فى جامعة مرموقة فانهم يرسلونهم الى احدى هذه المدارس الخاصة فى الفترة المسائية لبعض أيام الأسبوع ولمدة ٤ ساعات فى الليلة الواحدة للاستزادة العلمية بجانب مايقدم لهم فى المدارس الحكومية .

وبالنسبة للغالبية العظمى من الطلاب الذين يستمرون فى التعليم بعد سن ١٥ سنة ، فان أمامهم نمطين من التعليم الثانوى الأعلى وهما التعليم الأكاديمى العام ثم التعليم الفنى . ففى عام ١٩٨٥ كان حوالى ٧٢٪ من الطلاب فى اطار نمط التعليم الأكاديمى العام والذى يعنى خلوه من التعليم الفنى ، على الرغم من أن بعض المدارس الثانوية العامة وذات المكانة المرتفعة تقدم بعض موضوعات للتعليم الفنى فى اطار تعليمها الأكاديمى مما يجعل طلابها يقبلون فى التعليم العالى بسهولة . كما أن حوالى ٢٧٪ من طلاب المرحلة العمرية ١٥ ـ ١٨ سنة بالتعليم الثانوى الفنى والذى يعدهم بالدرجة الأولى للعمل مباشرة فى الشركات والمؤسسات اليابانية ، حيث يلتحقون ببرامج تعليمية فى مجال المحاسبة ، والأعمال المكتبية ، والرسوم والتصميمات، والمعلومات التكنولوجية ثم الزراعة . الا أن الحكومة اليابانية اتجهت فى السنوات الأخيرة الى تعديل سياستها نحو التعليم الفنى ، وحاولت ادخال بعض العلوم الأكاديمية بجانب البرامج المرتبطة بالعمل مباشرة ، عندما وجدت أن نسبة المقبولين فى التعليم الفنى انخفضت من ٤٠٪ فى السبعينات الى ٢٧٪ فى الثمانينات (٣٣)

(ب) التعليم الفنى والتدريب فى اليابان :

تعد المؤسسات الصناعية اليابانية المسئولة بحق عن التعليم الفنى والتدريب فى اليابان ، حيث تشارك به بنسبة ٧٥٪ من الميزانية المقررة له ٠ بينما النسبة الأخرى ٢٥٪ فانها مشاركة بين المؤسسات التعليمية سواء كانت عامة أم خاصة والتى تخضع مباشرة لوزارة التعليم ، الى جانب مساهمة بعض المؤسسات والمعاهد التى تشرف عليها وزارة العمل ٠ ولهذا فان المؤسسات الصناعية تشرف على المقررات الفنية بالتعليم الثانوى الأعلى، والكليات التقنية ، ومؤسسات التدريب الخاصة بها ، الى جانب المدارس الفنية الملحقة بها ٠ بينما تشرف وزارة العمل وغيرها من المؤسسات ، على مراكز التدريب الفنى ، وكليات التدريب الفنى ومراكز تطوير وتنمية الخبرات الفنية ٠ كما تشرف وزارة العمل على معهد التدريب الفنى والذى يعتبر من المؤسسات والمعاهد الهامة فى تدريب المساعدين الفنيين للمؤسسات العامة والخاصة ، وكذلك للمؤسسات الصناعية ٠

ويتم تقديم مقررات التعليم الفنى والتدريب خلال النظام التعليمى بواسطة مدارس التعليم الثانوى الفنى ، والتى تقابل مرحلة التعليم الثانوى الأعلى ، وتضم طلابا فى المرحلة العمرية من ١٥ - ١٨ سنة ٠ ومعظم هذه المدارس تقدم مقررات للتعليم الفنى فقط ، بينما تقدم بعض المدارس الثانوية الفنية مقررات أكاديمية بجانب المقررات الفنية ٠ كما أن معظم مدارس التعليم الثانوى الفنى تسير وفقا لنظام اليوم الكامل ، حيث بلغت نسبة الطلاب الذين يدرسون وفقا لهذا النظام حوالى ٩٥٪ عام ١٩٨٤ ، وهذا الى جانب نسبة من طلاب التعليم الثانوى الفنى يدرسون وفقا لنظام (الدراسة لبعض الوقت) Part-Time حيث تمتد بهم الى ٤ أعوام أو أكثر بدلا من ٣ أعوام وفقا لنظام اليوم الكامل (٣٤) ٠ ومن أمثلة المدارس الثانوية الفنية المشهورة فى اليابان ، المدرسة الثانوية الفنية بطوكيو ، والتى تضم حوالى ٩٥٠ طالب وطالبة ، ويبلغ عدد الطالبات ١٣ طالبة فقط من العدد الكلى ، حيث تقبل المدرسة عدد ٣٠٠ طالبا وطالبة كل عام ، ويكون منهم ٢٠٪ مقبولين بتوصية من مدارسهم الثانوية الدنيا ، بينما ٨٠٪ يقبلون وفقا لنظام امتحانات القبول التى تعقدها هذه المدارس لجميع الطلاب فى يوم واحد للقبول فى المرحلة الثانوية العليا ٠ هذه المدارس الثانوية الفنية ومقرراتها الدراسية يمكن تصنيفها الى ٦ مجالات للدراسة هى : المجال

التقنى أو الصناعى ، المجال التجارى ، المجال الزراعى ، مجال الاقتصاد المنزلى ، مجال التمريض ٠

الا أن العدد الأكبر من الطلاب يقبلون على المجال التجارى ، حيث وصل عددهم ٥٦٠ر٠٠٠ معظهم من البنات ، يتلوه فى الكثرة العددية المجال التقنى أو الصناعى ويضم حوالى ٤٩٠ر٠٠٠ معظمهم من البنين ٠ والجدير بالملاحظة ، أن نسبة من يستكملون تعليمهم الثانوى الفنى دون تسرب ، أعلى من نسبة من يستكملون تعليمهم الثانوى العام أو الأكاديمى ٠ حيث كانت نسبة المتسربين من التعليم الفنى ٢ر٤٪ فقط من العدد الكلى الملتحق بمدارس التعليم الثانوى الفنى عام ١٩٨٣ ٠ الا أن هذه النسبة المحدودة كانت موضع الاعتبار والاهتمام من جانب الحكومة اليابانية ووزارة التعليم ، حيث أوصى المجلس القومى للتعليم فى اليابان الى ضرورة اعطاء الأولوية للقبول فى الجامعات لخريجى التعليم الثانوى الفنى أو الدارسين لبعض مقررات التعليم الفنى بجانب التعليم الأكاديمى (٣٥) ٠

(ج) مناهج التعليم الثانوى الفنى فى اليابان : تحتوى مناهج التعليم الثانوى الفنى على مقررات عامة الى جانب مقررات التعليم الفنى ، وتبلغ نسبة المقررات العامة حوالى ٦٠٪ من ساعات الخطة الدراسية ، وتشمل اللغة اليابانية ، الدراسات الاجتماعية ، الرياضيات ، العلوم ، اللغة ، الأجنبية (غالبا اللغة الانجليزية) ، التربية الفنية ثم التربية الرياضية ٠

بينما تبلغ نسبة المقررات الفنية حوالى ٤٠٪ من ساعات الخطة الدراسية ، وتشمل المجالات الست التى سبق ذكرها ، ويمكن توضيح المقررات التى يضمها المجال التقنى على سبيل المثال : حيث تضم التخصصات التالية: الماكينات أو الآلات ، والأجهزة الكهربية ، والالكترونات ، والتصميمات المعمارية ، والهندسة المدنية ، ثم الصناعات الكيميائية (٣٦) ٠

والجدير بالذكر أن محتوى المجال الفنى فى التعليم الثانوى اليابانى يتصل مباشرة بطبيعة الوظائف المعدة سلفا بالمؤسسات المختلفة بالمجتمع والتى تنتظر الخريجين من هذه المدارس الفنية ٠ ولهذا فان على الطلاب قبل استكمال دراستهم بالتعليم الثانوى الفنى أن يدخلوا فى المنافسات

الامتحانية التى تعقدها تلك الشركات والمؤسسات اليابانية لتكشف عن قدراتهم فى المجالات التالية بالنسبة للمجال التقنى أو الصناعى : مجال تقنيات التسخين ، توصيلات الغاز ، الطباعة والتجليد ، المعلومات الخاصة بتقنيات الترخيص ٠

أما بالنسبة للمجال التجارى ، فان الامتحانات تركز على كشف قدرات الطلاب فى مجالات الكتابة بأشكالها المختلفة ، الطباعة والتجليد ، القانون التجارى ، التسويق ، أساسيات التنظيم وحفظ الملفات وتنظيم المعلومات بواسطة الآلات الكاتبة والكمبيوتر ٠

وتؤكد الدراسات على أن مدارس التعليم الثانوى الفنى باليابان مجهزة تجهيزا شاملا وكافيا ودقيقا وعلى أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا الفنية والتقنية فى شتى المجالات ، سواء كان ذلك فى المجال الأكاديمى والفنى ، أم المجال الفنى فقط ٠ وهذا سهل الى حد كبير قبول طلاب التعليم الثانوى الفنى بالتعليم العالى ، ورفع مكانة هذا النوع من التعليم مقارنة بالتعليم الثانوى العام أو الأكاديمى ٠ وهذا ماتؤكده الأعداد المرتفعة الملتحقة بالتعليم الثانوى الفنى وخاصة فى المجالين الصناعى والتجارى ، حيث وصل عدد الطلاب فى هذين المجالين الى ٢٦٥ر٠٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٨٧ (٣٧)٠

(د) فرص التوظيف لخريجى التعليم الثانوى الفنى فى اليابان :
بعد استكمال الطلاب لدراستهم بالتعليم الثانوى الفنى (فى مجالاته الستة السابق ذكرها) يذهب معظمهم الى العمل مباشرة وبدون صعوبات لأنهم تلقوا تدريباتهم الفنية فى الشركات والمؤسسات الانتاجية المختلفة ، والتى تنتظر تخرجهم للالتحاق بالتدريب والعمل ٠ الا أن عددا قليلا قد لايجدون العمل الذى يتفق ورغباتهم أو طموحاتهم ، ولهذا فانهم يلتحقون بمدارس فنية متخصصة فى البرامج التدريبية أو يلتحقون بالكليات التقنية المتوسطة أو بالجامعات لاستكمال دراستهم وبرامج تدريبهم المتقدمة ٠

والمثال التالى يوضح مدى استجابة سوق العمل للخريجين من التعليم الثانوى الفنى ، وكذلك نسبة الملتحقين بالدراسات الفنية المتقدمة سواء بالكليات أو المراكز التدريبية أو الجامعات : ففى احدى المدارس الثانوية

الفنية بطوكيو ، تخرج عدد ٣٦٠ طالبا وطالبة ، ذهب منهم ٢٥٠ خريجا للعمل مباشرة ، حيث كان أمامهم ١٣٠٠ فرصة عمل شاغرة ومناحة لهم ، ثم ذهب ٢٠ منهم الى الجامعة أو الكليات المتوسطة ، و٢٠ آخرون ذهبوا الى مدارس التدريب المتخصصة ، و ٢٠ آخرون التحقوا ببعض الفصول الدراسية ليعدوا أنفسهم لمدة عام لاجتياز اختبارات القبول الجامعية ٠

(ه) مؤسسات للتعليم الفنى بعد المرحلة الثانوية الفنية باليابان :

زيادة فى الاهتمام بالتعليم الفنى باليابان ، عملت وزارة التعليم على انشاء مؤسستين تعليميتن تشرف عليهما الوزارة بشكل مباشر وهما : الكليات التقنية Technical Colleges ومدارس التدريب المتخصصة Special Trainnig Schools ، حيث يوجد عدد ٦٢ كلية تقنية أو كما يسميها البعض بالكليات التكنولوجية ، والتى بدأ العمل بها منذ عام ١٩٦١ ، وكان الهدف من انشائها هو توفير الفنى المزود بأعلى القدرات التكنولوجية فى مجال محدد ووفقا لمتطلبات المؤسسات الصناعية اليابانية (٣٨) ٠ وبالفعل استطاعت تلك الكليات التقنية أن تمد المؤسسات الصناعية اليابانية بالعدد اللازم من الفنيين المدربين والمجهزين بأعلى القدرات التكنولوجية ، حيث تخرج حوالى ٤٦٠٠٠ طالبا وطالبة عام ١٩٨٤ منهم ١٥٠٠ طالبة فقط ، وتم توزيعهم جميعا على المؤسسات اليابانية ٠ ونظرا لأهمية هذه الكليات التقنية أو التكنولوجية للمؤسسات الصناعية والانتاجية فى اليابان ، ونتيجة لعدم وجود خطط مستقبلية لزيادة عددها ، فان هناك خططا مستقبلية لزيادة عدد الأقسام داخل هذه الكليات ، وبالفعل تم فتح ٥ أقسام للمعلومات التكنولوجية ١٩٨٧/٨٦ للوفاء بمتطلبات الخطط القومية ٠ وتقبل هذه الكليات طلابها من خريجى المرحلة الثانوية الدنيا ، لينضموا الى برنامجها الدراسى والممتد الى ٥ سنوات (تقابل المدارس الثانوية نظام السنوات الخمس فى مصر) لاعدادهم بشكل متكامل ومتعمق بحيث لاتقل كفاءة خريج هذه الكليات عن مستوى خريج الجامعة ٠

وتمشيا مع فلسفة التعليم الفنى والتدريب فى اليابان ، فان طلاب هذه الكليات مطالبون بتخصيص بعض الوقت لدراسة مقررات عامة بجانب التخصصية ، عملا بالتوصية التى قدمتها الكلية الوطنية للتكنولوجيا بطوكيو

Tokyo National College of Technology وهى احدى أهم الكليات التكنولوجيةفى اليابان والتى تؤكد على أن «المعارف الواسعة للموضوعات العلمية المختلفة ضرورية لاعداد الرجل المبتكر للتكنلوجيا» · ولهذا فان طلاب هذه الكليات يدرسون المجالات العامة التالية ، كأساس ضرورى لدراستهم الفنية والتكنولوجية وهى : اللغة اليابانية ، اللغات الأجنبية (الانجليزية والألمانية) ، التاريخ ، القانون ، الاقتصاد ، الموسيقى والفن ، الى جانب الرياضيات والفيزياء والكيمياء والتى تعتبر من الموضوعات الرئيسية التى يركز عليها التعليم اليابانى بعامة والفنى بخاصة ، حيث يتوفر لهذه التخصصات جميع الأدوات والأجهزة الحديثة فى المجال (٣٩) ·

ويدفع الطلاب رسوما دراسية قليلة بهذه الكليات ، حيث تتحمل الحكومة معظم المصروفات ، كما أن نسبة التسرب من هذه الكليات محدودة جدا ، وخريجوها لايجدون أية صعوبات فى ايجاد العمل المناسب ، ولذا فان عددا قليلا منهم يذهب للجامعة ، ويقبلون بالسنة الثالثة الجامعية فى الكليات والأقسام المتصلة بتخصصاتهم ·

أما المؤسسة الثانية والتى تخضع لوزارة التعليم اليابانية ، وتتعلق بالتعليم الفنى ، فهى مدارس التدريب المتخصصة ، والتى بلغ عددها ٣٠٨٩ مدرسة عام ١٩٨٦ وتضم حوالى ٥٨٧ر٠٠ طالبا وطالبة · ومدة الدراسة بهذه المدارس المتخصصة عام واحد على الأقل ، وعامين فى الغالب الأعم وأحيانا لمدة ثلاثة أعوام فى بعض التخصصات · ومعظم طلاب هذه المدارس يبلغون ١٨ عاما فأكثر ، أى بعد انتهاء المرحلة الثانوية العليا ، وتقدم مقررات دراسية فى ٨ مجالات رئيسية هى : المجال التكنولوجى ، الزراعى ، الطبى ، التجارى ، الصحى ، التعليم والرعاية الاجتماعية ، الاقتصاد المنزلى ، ثم الثقافة التربوية · ويشتمل كل مجال على عدة مجالات فرعية تتمثل فى الأقسام المختلفة بالمدارس · فعلى سبيل المثال ، يشتمل المجال التكنولوجى على المجالات الفرعية التالية : الكهرباء والأعمال الالكترونية ، الاتصالات اللاسلكية ، ميكانيكا السيارات ، هندسة الطائرات ، هندسة بناء السفن ، ثم الطباعة ·

ويوجد حوالى ٩٠٪ من العدد الكلى (٣٠٨٩ مدرسة) من هذه المدارس

خاضع للقطاع الخاص ، حيث يدار بواسطة أفراد أو مؤسسات خاصة ٠ كما أن حوالى ٥٦٪ من العدد الكلى (٥٨٧ر٠٠٠ طالبا وطالبة) من البنات، و٤٤٪ من البنين (٤٠) ٠ ولقد زاد الاقبال على هذه المدارس فى السنوات الأخيرة ، وارتفعت مكانتها الاجتماعية فى المجتمع اليابانى نظرا للطلب الشديد على خريجى هذه المدارس ، وكذلك الوظائف المرموقة التى يحصلون عليها وبسرعة أكثر وأفضل من بعض خريجى الجامعات أو الكليات المتوسطة٠ الى جانب تخلص طلاب هذه المدارس من جحيم الامتحانات المعروف باليابان٠ كما أن هذه المدارس على اتصال وثيق بالمؤسسات والمصانع والشركات لتقف على متطلباتها الحقيقية ، وتحاول أن تلبى ذلك بتقديم المقررات الدراسية التى تعطى هذه الاحتياجات ٠

أما بالنسبة للمدارس متعددة الأغراض Miscellaneous schools

فيوجد منها ٤٣٠٠ مدرسة ، تضم ٥٣٠ر٠٠٠ طالبا وطالبة ، وتقدم مقررات دراسية متعددة وشاملة مثل : قيادة السيارات ، الطباعة والتجليد ، حياكة الملابس ، الطهى ، تعليم اللغات الأجنبية ، لعب الأطفال والوسائل التعليمية للعب الأطفال ٠

ويوجد ثلث عدد طلاب هذه المدارس من خريجى المدارس الثانوية العليا والراغبين فى اعداد أنفسهم لمدة عام لاجتياز اختبارات القبول بالجامعات٠ ومدة الدراسة بهذه المدارس تختلف من تخصص لآخر ، ولكنها فى الغالب لمدة عام أو أكثر ٠

(و) بعض السمات التى يتميز بها التعليم الفنى والتدريب فى اليابان:

* يتضح مما سبق أن هناك اهتماما كبيرا من جانب المؤسسات الانتاجية بعامة ، والصناعية بخاصة بالتعليم الفنى والتدريب فى اليابان عنه من دول متقدمة أخرى ، وهو ماتوضحه بعض الدراسات ، من أن أصحاب العمل اليابانيين حريصون جدا على اعداد وتدريب وتوفير قوة العمل الضرورية واللازمة لمؤسساتهم وفقا لمتطلبات الحاضر والمستقبل ، وفى ضوء ذلك ، فان الشركات الكبرى وعددا من الشركات الصغيرة قامت بتطوير استراتيجيات العمل وخطط وبرامج التدريب اللازمة له (٤١) ٠

* ان المفهوم اليابانى للتشكيل المهارى للعامل يختلف عن المفهوم الغربى للتدريب الفنى ، حيث يؤكد بعض المهتمين بهذه القضية أن المفهوم اليابانى للخبرة يتصف بالجوانب العقائدية ، وهو مفهوم شامل للعديد من الأفكار الأخرى كالتعليم والتدريب والخبرات الشخصية (٤٢) · ولهذا فان الشركات اليابانية ومن خلال برامجها تستخدم كلمة education بكثرة، والتى يعنون بها تطوير وايجاد قوة العمل ذات التعليم العالى ، والمهارات الجيدة ، والسريعة التفاعل والتواؤم ، والمرونة ، ثم المجددة ، والتى سوف تعمل وتساهم فى دعم هذه الشركات اليابانية ·

* أن أرتفاع أسعار الطاقة ، وزيادة التقدم التكنولوجى فى مجال الصناعة دفعا بالشركات الصناعية اليابانية للتركيز على برامج التدريب ، واعادة التدريب ، حتى أصبح من المألوف فى الشركات اليابانية أن يتحول الفنيون من مجال هندسى لآخر ، ومن مجال الصناعات الضخمة الى الصناعات الدقيقة ، ومن أصحاب الياقات الزرقاء الى أصحاب الياقات البيضاء داخل هذه الشركات ·

* يرفض اليابانيون التصنيف الذى يستخدمه الغرب (فنى ماهر ، نصف ماهر ، غير ماهر) ، ولكنهم يستخدمون تصنيفهم الخاص ، ووفقا لمتطلبات السوق والصناعة بالعامل الماهر وغير الماهر فقط (٤٣) ·

* الاهتمام الكبير من جانب الشركات اليابانية الكبرى بما يسمى اقتراحات ومخططات العاملين staff suggestion schemes بهذه الشركات لتطوير الانتاج واختيار الأساليب الجيدة والمفيدة ، وذلك من خلال عقد حلقات المناقشة والحوار التى تضم كل العاملين بالشركة من القاعدة للقمة ، وهو ماتعتبره بعض الشركات جزءا من التربية المستمرة ، أو التعليم المستمر داخل الشركة ، أو العمليات التدريبية الحقيقية حيث الاستفادة المتبادلة بين جميع المستويات ·

* ميزة أخرى للشركات والمؤسسات اليابانية ليست فى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة والتى تسمى بالضمان الوظيفى لمدى الحياة Life-Time Employment والتى تضمن للشركات قوة العمل واستمراريتها

وتضمن للعامل استقراره الوظيفى · وعلى الرغم من أن هذه الخاصـــية متحققة بالفعل ، الا أن هناك بعض القواعد التنفيذية لها ، وهى :

أولا : أنها تضمن العمل حتى سن ٥٥ سنة أو ٦٠ سنة داخل الشركة، ثم يمكن للكثير ممن وصلوا لهـذه السن أن يستمروا فى العمـــل بنفس الشركة ولكن فى درجات مالية أقل مما وصلوا اليه ، أو يمكنهم الالتحاق بوظائف أخرى لبعض الوقت وفى مكان آخر ·

ثانيا : أن عددا محدودا من العمال أو الموظفين يستمتعون بمثل هذه الميزات · كما أن الشركات وخاصة الكبرى منها لاتحقق هذا الشرط الا بنسبة تتراوح مابين ٣٠٪ الى ٥٠٪ فقط لمن بلغ سن التقاعد . بينما الشركـــات الصغرى لاتحقق ذلك الا بنسبة ٢٥٪ فقط ·

ولكن نظرا لأن اليابان وصلت الى مرحلة المواجهة الحقيقية مع مجتمع كبار السن من المؤهلين والخبراء ، فان هناك ضغوطا على هذه الشركات بأن ترفع سن التقاعد · ولهذا جاءت توصية المجلس القومى للتعليم فى اليابان برفع سن التقاعد الى ٦٥ عاما كما هو مطبق فى الوقت الراهن فى عدد قليل من الشركات ، وخاصة شركة ماتسوشيتا Matsushita وشركة National & Panasonic

* أن المؤسسات الصناعية فى اليابان ترتكز على الرجل فى المقـــام الأول · حيث أن عددا قليلا من النساء يمكنهم الوصول للوظائف الأعلى، ونظرا لارتفاع مستوى المعيشة فى اليابان فان أكثر من نصف الزوجات يعملن فى وظائف لبعض الوقت ، ومعظمهن يعملن فى شركات صغيرة ، وتبـدأ الأمهات ذوى الأطفال الصغار عملهن من العاشرة صباحا وحتى الثـالثة بعد الظهر وهو موعد مغادرة الأطفال للمدرسة ·

ولهذا صدر قانون المساواة فى فرص العمل بين الرجال والنساء فى المجتمع اليابانى عام ١٩٨٦ ليحض أصحاب الأعمال على عدم التمييز بين الرجل والمرأة فى العمل من حيث التدريب أو التخصص أو الوظائف القيادية والترقيات أو سن التقاعد · بل هناك بعض اللجان الحكومية التى افترضت أن من حق المرأة أن ترفع دعوة قضائية للمطالبة بحقوقها ضد الشركـات

التى تميز بين الرجل والمرأة · وبالرغم من هذه القوانين والتوصيات التى انصفت المرأة اليابانية الا أن الواقع يؤكد أن هذا الأمر يحتاج لوقت طويل ليتحول الى حقيقة ·

رابعا : القوى الثقافية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى فى ألمانيا : (*)

لقد كان للنمو الاقتصادى فى ألمانيا الأثر الكبير فى جعلها رائدة فى مجال التعليم الفنى · حيث استطاعت أن تتغلب على عوامل هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، لتصبح الدولة الصناعية والاقتصادية الأقوى فى غرب أوروبا · ولقد علل البعض هذا التقدم الصناعى الكبير ومن ثم المستوى الاقتصادى المرتفع الى اعتماد ألمانيا الكبير ، واهتمامها الخاص بالتعليم الفنى والتدريب · فبينما أخذ خصمها القوى والمنتصر فى الحرب - بريطانيا - يحتضر ، بدأت ألمانيا رحلتها للصعود · وقبل مجيء عام ١٩٨٠ كان دخل العامل أو الموظف فى الشركات الألمانية يزيد بنسبة ٥٠٪ عن نظيره فى الشركات البريطانية · كما أن الدخل القومى كان يزيد بنسبة أكثر من ٣٠٪ عن نظيره البريطانى (٢٤) ·

ولقد تم قيام ألمانيا الغربية الحقيقى بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت على أنقاض ثلاثة مناطق كانت محتلة بثلاث جيوش لقوى خارجية هى أمريكا وانجلترا وفرنسا (الحلفاء) لتصبح بعد ذلك دولة موحدة ومستقلة فى الخامس من مايو ١٩٥٥ · ولقد قسمت ألمانيا بعد ذلك الى احدى عشرة مقاطعة أو ولاية · وتقع فى مساحة ٢٥٠ر٠٠٠ كيلو متر مربع ، ولايزيد سكانها عن ٦١ مليون نسمة ، منهم ٤٩٪ بروتستانت ، ٥ر٤٤٪ كاثوليك · كما يوجد حوالى ٤ مليون نسمة من الأجانب يعيشون فى ألمانيا ، نصفهم تقريبا من تركيا ، والنصف الباقى من جنوب أوروبا · أما بالنسبة لاقتصاديات ألمانيا ، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة ، لوجود مناجم الفحم ، والمعادن والحديد ، وتصنيع الآلات والانتاج المعدنى والكهربائى وتصنيع المواد الغذائية ·

(*) المقصود هنا ألمانيا الغربية فقط وبالتالى لا يتضمن هذا الجزء ما يتصل بما كان يسمى بألمانيا الشرقية « التحرير » ·

(أ) الظهير الاجتماعى والتربوى للتعليم الفنى فى ألمانيا :

ألمانيا دولة ديمقراطية ، ودستورها الفيدرالى جعل الحكم فيها مسئولية مشتركة بين الحكومة الفيدرالية فى العاصمة بون Bonn وادارة المقاطعات الاحدى عشر · ويأخذ الدستور الفيدرالى الاختلافات الثقافية بين المقاطعات بعين الاعتبار ، وهى كذلك موضع نظر التعليم · لذا جعل مسئولية هذه المقاطعات المباشرة على التعليم الابتدائى والثانوى مع بعض الاستثناءات بالنسبة للتعليم الفنى ·

وعلى الرغم من أن انشاء وزارة للتعليم والعلوم لم يتم الا أواخر الستينات ، الا أن النظام الحكومى لم يحدث عليه الا تغييرات طفيفة عن الماضى · ولم تتبع حكومة ألمانيا الغربية النظام المركزى فتعمل على توحيد النظام التعليمى على مستوى الدولة ، بل دائما كان التعليم مسئولية المقاطعات والتى تظهر فيها المركزية واضحة فى هيمنة كل مقاطعة على النظام التعليمى فيها ، وتحاول أن تقدم التعليم لأبناء المقاطعة بشكل أفضل والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ·

وبشكل عام يمكن القول بأن ألمانيا الغربية من المجتمعات المنظمة والمحكومة اداريا بشكل جيد وأن كل مجالات الحياة وخاصة الاقتصاد والتعليم محددة بشكل واضح وبواسطة القانون (٤٥)· ولقد تطور العمل بهذا الشكل حتى أصبح من التقاليد الراسخة أن تكون هناك سياسة واضحة للتعامل بين الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعات ، حيث يتم تشكيل مجالس استشارية وقانونية من الفنيين والمستشارين من الجانبين لرسم هذه السياسة ووضع التصورات الحقيقية لتنفيذ الخطط المختلفة (٤٦) · ووفقا لهذه السياسة ، فان هناك اتفاقا عاما على أهمية التعليم الفنى والتدريب ، والذى يعتبر بحق جزءا ساسيا من حياة ألمانيا الغربية وشعبها · حيث تساهم فيه الحكومة الفيدرالية، وحكومة المقاطعات ، والعاملون ، واتحادات العمال والأفراد أنفسهم · ولهذا يعتبر التعليم فى ألمانيا من الأمور الهامة التى تهتم بها جميع المصالح فى الدولة ، باعتباره عاملا فعالا فى تحسين فرص المعيشة ·

ولهذا فان ، النظام المدرسى لاتوجد فيه اختلافات كثيرة بين المقاطعات

لاسيما فى مرحلة التعليم الالزامى من ٦ ـ ١٥ أو ١٦ من حيث البنيـــة والتنظيم ، حيث ينقسم الى ثلاث مراحل تعليمية هى : التعليم الابتدائى، والثانوية الدنيا ، ثم الثانوية العليا · حيث يوجد ٩ سنوات للتعليم الالزامى من ٦ ـ ١٥ سنة فى معظم المقاطعات ، وبعضها من ٦ ـ ١٦ سنة · كمـا أن جميع التلاميذ بألمانيا الغربية يحصلون على بعض الصيغ التعليمية أو التدريب حتى سن ١٨ سنة · وتمتد فترة التعليم الالزامى لحوالى ٧٥٪ من تلاميذ ألمانيا لتشمل مرحلة رياض الأطفال والتى زادت أعدادها بشكل كبير فى حقبتى السبعينات والثمانينات ·

والمدرسة الابتدائية كما يطلقون عليها Grandschule تحتوى على الفصول الدراسية من ١ ـ ٤ والتى تقابل المرحلة العمرية من ٦ ـ ١٠سنوات فى معظم المقاطعات الألمانية ماعدا مقاطعتى غرب برلين وبريمين حيث تشتمل المدرسة الابتدائية على الفصول من ١ ـ ٦ وتقابل المرحلة العمرية من ٦ ـ ١٢ سنة · وكما هو الحال فى جميع الدول فان التعليم الابتدائى فى ألمانيا لايخلو من المشاكل ، وأهمها مايتعلق بمشكلة اختيار التلاميذ للمرحـــلة الثانوية الدنيا حيث كان الأمر فى الماضى يتوقف على الامتحانات مما كان يسبب ضغوطا سيئة على التلاميذ والمعلمين · ولكن فى الوقت الحاضر أصبح الأمر فيه شىء من المرونة عندما تم ادخال نظام المرحلة الثانوية الدنيا بعد الابتدائية باعتبارها مرحلة اعداد واختبار للتلاميذ وقدراتهم قبل توجههم للتعليم الثانوى بأنماطه المختلفة ، حيث اعطاء فرصة أكبر للتلاميذ وحتى نهاية المرحلة الابتدائية لتقرير مصيرهم أو اتخاذ الخطوة المناسبة بعـــد ذلك سواء بالتوجه للتعليم الثانوى الأكاديمى أم الفنى ، وبناء على نـــوع من التقييم العادل والدقيق (٤٧) ·

وبمجرد استكمال التلاميذ للمرحلة الابتدائية ، سواء لمدة ٤ سنوات أو ٦ سنوات ، فانهم يتوجهون لنمط من الأنماط المدرسية الثلاثة التالية :

* النمط الأول والذى يسمى بالمدرسة الثانوية الحديثة أو كما يسمونها Hauptschule وتضم حوالى ٤٥٪ من تلاميذ الفئة العمرية من ١٠ ـ ١٥ أو ١٦ سنة ، وذلك لمدة ٥ أو ٦ سنوات فى مدارس تضم هؤلاء التلاميذ الذين لم يجدوا أماكن لهم فى النمطين التاليين · لأن هذا النمط التعليمـى

يعتبر أقل فى المستوى الأكاديمى ، ويوجه اليه كثير من النقد ويطالبـــون بالغائه أو تعديله بحيث يتلاءم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية سواء للتلاميذ الألمان أو لأبناء الوافدين ، ولكنه لازال مستمرا وفى طريقه للتعديل ٠

* النمط الثانى والذى يسمى بالمدرسة الثانوية المتوسطة أو كمـــا يســـمونها Realschule فانها تضم أكثر من ٢٠٪ من تلاميذ المرحلة العمرية من ١٠ ـ ١٥ أو ١٦ سنة ، فقد طورت من برامجها وعدلت مـــن خططها خلال فترة السبعينات والثمانينات لتكون بديلا عن النمط الثالث Gymnasium حيث تقدم برنامجها التعليمى لمدة ٤ سنوات من ١٢ ـ ١٦ ـ سنة ، كما أن سمعتها الطيبة ومكانتها المستمرة فى الارتفاع تعود الى مناهجها التى تركز بشكل خاص على العلوم والرياضيات واللغـــات الحديثة ٠ وهو ماجذب أكبر عدد من التلاميذ والآباء لاعتقادهم أن ذلك خير ضمان لاعداد أنفسهم أو أبنائهم لوظائف مستقبلية جيدة أو للمنافسة لدخول التعليم العالى ٠ الى جانب أن الفرص التعليمية أمام المنتهين من المدارس المتوسطة أكبر وفى زيادة مستمرة ، وخاصة أمام أبناء الطبقات العاملة working class ، الذين يفضلون المناهج الواقعية والعملية والتى تتوفر فى هذه المدارس المتوسطة (٤٨) ٠

* أما النمط الثالث Gymnasium والذى يضم حوالى ٢٥٪ من تلاميذ المرحلة العمرية ، فانه يشمل مرحلة عمرية مدتها ٩ سنوات وتقابـل المرحلة العمرية من ١٠ ـ ١٩ سنة ، وهذا النمط حدث فيه عدة تغيرات خلال حقبتى السبعينات والثمانينات سواء من حيث المستوى الاجتماعى للتلاميذ أو من حيث المناهج التى يقدمها ٠ ولقد كانت ومازال وظيفته الأساسية هى اعداد طلابه لدخول التعليم العالى ، بعد اجتيازهم للامتحانات التـــى تؤدى الى شهادة الانتهاء من المرحلة الثانوية Arbitur والتى تؤهلهم للقبول فى الجامعة ٠ ولقد زاد عدد الحاصلين على هذه الشهادة من ٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٦ ٠ الا أن نسبة كبيرة من هؤلاء الطلاب الذين يمكنهم الالتحاق بالجامعة يفضلون الالتحاق بالتعليم الفنى ومجالات التدريب٠ والأهم من ذلك ، أن بعض تلاميذ هذه المدارس يفضلون الخروج منها عند سن ١٦ للالتحاق بمدارس التعليم الفنى أو للانضمام للمدارس القائمـــة على أساس التلمذة الصناعية بدلا من الاستمرار فيها حتى سن ١٨ أو ١٩

سنة حتى يتمكنوا من دخول الجامعة · وفى هذه الحالة فان مستقبلهم المهنى يكون مثل هؤلاء الخريجين من المدارس الثانوية المتوسطة · كما تأثرت هذه المدارس مثل غيرها فى ألمانيا بعزوف التلاميذ عن المدارس ، وهبطت نسبة الالتحاق فى بعض المقاطعات من ٣ر٤ مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى ٢ر٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥ (٤٩) ·

* وأخيرا فان هناك المدارس الثانوية الشاملة فى قليل من المقاطعات الألمانية Gesamtschulen والتى تضم تلاميذ بنسبة حوالى ٣٪ فقط من الفئة العمرية من ١٠ - ١٦ سنة بعكس نظيرتها فى انجلترا التى تضم ٩٠٪ من تلاميذ هذه المرحلة العمرية ، أو نظيرتها فى السويد والتى تضم حوالى ٩٨٪ من تلاميذ الفئة العمرية من ٧ - ١٦ سنة (٥٠)· وهذه المدارس الشاملة مركزة بالدرجة الأولى فى المقاطعات التى تتجه سياسيا الى الجانب غير المحافظ Less conservatine ، والتى تسيطر عليها حكومات ديمقراطية اشتراكية Social Democratic Governments مثل غرب برلين وبريمين وهامبورج وهيسين · والسبب فى ذلك أن المشجعين على قيام هذه المدارس يؤمنون بأنها وسيلة فعالة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع التلاميذ بدلا من التمييز الواضح من خلال الأنماط المدرسية التى سبق عرضها ·

كما أن الدستور الفيدرالى وادارة المقاطعات أكدا على وجود مدارس تمثل الأنماط الثلاثة الأخرى فى المقاطعات التى يوجد فيها نمط المدرسة الشاملة ، وذلك لاتاحة الفرصة أمام التلاميذ والأباء لاختيار النمط التعليمى المناسب · الا أن هذا الأمر ينطوى على حقيقة مؤكدة وهى أن ذلك سوف يتيح الفرصة أمام أفضل التلاميذ الى الانضمام لنمط المدارس الأكاديمية الراقية أو الجمنازيوم ·

وبالاضافة الى هذه الأنماط المدرسية الأربعة للتعليم الثانوى بألمانيا، فان هناك العديد من مدارس التربية الخاصة والتى تهتم بالمعاقين بدنيا أو عقليا · وهذه المدارس تضم حوالى ٥٪ من تلاميذ المرحلة العمرية للتعليم الثانوى ، الى جانب وجود نسبة ضئيلة من مدارس التعليم الخاص ·

وقبل الخوض فى التعليم الثانوى الفنى والتدريب بألمانيا ، فانه يجدر

القاء الضوء على المستوى الأكاديمى لطلاب مدارس الأنماط التعليمية الأربعة · حيث تؤكد الدراسات المتاحة أن خريجى المدارس الثانوية الألمانية الأربع يدرسون مواد أكاديمية بمستويات عميقة أكثر عنهم من قرنائهم فى مدارس دول أوروبية أخرى كانجلترا ، حيث يدرسون الرياضيات والعلوم واللغة الألمانية واللغات الأجنبية ، وأن ٩٠٪ من تلاميذ هذه المدارس يتنافسون على الدخول فى الامتحانات التى تعقد فى نهاية الدراسة للحصول على الشهادات العلمية المناسبة للخريجين من كل نمط · وتؤكد نتائج هذه الشهادات أن المستوى الأكاديمى العام الذى يقدم خلال هذه المدارس الألمانية أفضل بكثير مما يقدم فى المدارس الانجليزية ، وأنه أساس جيد للانطلاق بهؤلاء الخريجين لدراسة التعليم الفنى بعد ذلك (٥١) ·

كما أن مدارس ألمانيا الغربية تقدم للتلاميذ توجيهات ودراسات تتعلق بالمقدمات التمهيدية للتعليم الفنى أكثر مما تفعل المدارس الانجليزية ، وذلك من خلال البرنامج التعليمى المعروف باسم Armeitslehre أو التعليم للعمل Education for work ، والذى يقدم فى جميع المدارس بالمقاطعات الاحدى عشر · الا أن هذا البرنامج فى واقعه موجه بالدرجة الأولى لأبناء الطبقات العاملة ـ وكما هو مسمى تعليم قبل الفنى Pre-Vocational الا أنه يحتوى على فترات للخبرة العملية المباشرة والعامة وليس لوظيفة محددة (٥٢) · والهدف من هذا البرنامج على المستوى الرسمى هو اعطاء خلفية عامة عن التعليم الفنى وتوضيح أهميته والمرونة فى اختيار المهنة ، وذلك من أجل اكساب التلاميذ القدرة على استيعاب أهمية هذا التعليم وايجاد أفضل الطرق لمستقبلهم التعليمى ، ثم جعل التلاميذ على وعى بطبيعة الوظيفة والعمل ، ودورهم الهام فى المنزل والمجتمع الكبير على حد سواء (٥٣) ·

ومن أهم الموضوعات الدراسية التى يركز عليها برنامج التعليم للعمل فى المدارس الثانوية الألمانية خارج نطاق مدارس التعليم الفنى : الأعمال الخشبية ، وأعمال المعادن ، ثم أعمال الابرة · الا أن ذلك يختلف من مقاطعة لأخرى ، بل ومن مدرسة لأخرى · كما يقدم هذا البرنامج لتلاميذ التعليم الثانوى للفئة العمرية من ١٣ ـ ١٦ سنة ·

وبشكل عام ، يمكن القول أن برنامج التعليم من أجل العمل والمطبق

فى مقاطعات ألمانيا يواجه ببعض جوانب القصور التى تتمثل فى صعوبة التنظيم لهذا البرنامج مع البرامج الدراسية الآخرى ، وكذلك توفير عدد مناسب من المعلمين المؤمنين بالبرنامج والقادرين على تنفيذه بكفاءة ، والصعوبات الادارية لتنظيم أماكن العمل سواء فى المصانع أو الشركات والتنسيق بينهما وبين الجدول المدرسى ، الى جانب بعض المشكلات المتعلقة بتوفير الأجهزة والآلات وصيانتها ، والأموال اللازمة لذلك ، وكذلك طرق التدريس المناسبة (٥٤) . ونظرا لأن البرنامج مجهز خصيصا لأبناء الطبقات العاملة ، فانه يواجه بصعوبات مادية وتمويلية أكثر ، ويتوقف بخاصة على مدى الدعم الذى يأتى اليه من الخارج أو من الجهات الحكومية الرسمية.

(ب) التعليم الفنى والتدريب فى ألمانيا :

يهدف التعليم الفنى والتدريب بألمانيا الى اعداد الصغار ليكونوا عمالا مهرة ، يأخذون أماكنهم فى العمل مباشرة بعد الانتهاء من التعليم العام ، ولهذا فان معظم التلاميذ الذين يتركون المدارس الثانوية عند سن ١٥ أو ١٦ سنة يكون أمامهم نمطان من التعليم الفنى والتدريب وهما :

* النمط الأول : وهو النظام المزدوج (الثنائى) Dual system والذى ينضم اليه معظم التلاميذ بعد انتهائهم من المرحلة الثانوية الدنيا (التعليم الاعدادى فى مصر) ، حيث يدرسون فيه وفقا لنظام التلمذة الصناعية، والذى يزاوج بين التعليم فى المدارس الثانوية الفنية والعمل فى الشركات والمؤسسات لبعض الوقت مثل نظام التدريب أثناء العمل ودون ترك مكان العمل on-the-Job Training الى جانب الحضور الاجبارى فى مدارس التعليم الفنى حتى سن ١٨ سنة .

* النمط الثانى : والذى ينتظم فيه التلاميذ طوال الوقت فى المدارس الثانوية الفنية ، والذى بدأ يأخذ شهرة فى السنوات الأخيرة ويزداد الاقبال عليه من جانب التلاميذ .

الا أن النمط الأول أو التعليم الفنى والتدريب المزدوج هو المشهور والمقبول من معظم التلاميذ وأولياء الأمور ، نظرا لاعطائه الفرصة للتلاميذ للالتحاق بالعمل حتى قبل تخرجهم من هذا النوع من التعليم على اعتبار أنهم يعملون لبعض الوقت فى المؤسسات الصناعية والشركات أثناء رحلتهم

التعليمية . وهو مطبق فى معظم المقاطعات الألمانية ، ويعتبره معظم التلاميذ الطريق الصحيح للتعليم الفنى والتدريب . كما أن هذا النمط التعليمى يتصف بخاصيتين أساسيتين تميزانه عما يحدث فى معظم نظم التعليم الفنى فى البلاد الأوروبية الأخرى :

أولهما ، وكما سبقت الاشارة الى ذلك ، أن عملية التدريب مقسمة بين أصحاب الأعمال والمؤسسات الصناعية والانتاجية وبين المدرسة اذ يذهب الطلاب لمدة يوم أو يومين الى المدارس الثانوية الفنية بالمقاطعة Berufsschulen حيث التعليم العام والنظرى للتعليم الفنى . بينما يذهبون بقية أيام الأسبوع الى أماكن العمل الخاصة بهم ليحصلون على المهارات العملية فى مكان العمل الطبيعى .

ثانيهما ، أن التعليم الفنى والتدريب فى ألمانيا يأخذ مكانه الطبيعى فى أماكن العمل الحقيقية بالشركات والمؤسسات وليس بالمدارس كما سبق توضيحه .

هذا النظام الخاص بالتلمذة الصناعية Apprenticeship . له جذوره العميقة الممتدة الى العصور الوسطى حيث نظام التلمذة الصناعية الحقيقية ، أو كما نقول الأسطى أو المعلم وتلاميذه فى مجال حرفة من الحرف اليدوية المعروفة . ونجاح هذا النظام يتوقف على مدى التعاون بين الهيئات الأربع المشرفة عليه وهى الحكومة الفيدرالية ، وحكومة المقاطعات ، وأصحاب الأعمال ، ثم الاتحادات العمالية والتجارية .

وفى الوقت الراهن فان ٧٥٪ من تلاميذ المرحلة العمرية من ١٥ ـ ١٨ يأخذون مكانهم فى هذا النظام المزدوج ، والذى يعنى أنه يضم ١٫٨٠٠٫٠٠٠ متدرب أو تلميذ ، منهم ٤٠٪ من البنات ، وهم جميعا موزعون على مايقرب من ٥٠٠٫٠٠٠ شركة أو مؤسسة معدة خصيصا لهذا الغرض بواسطة الحكومة الفيدرالية .

ويتم تدريب هؤلاء التلاميذ ليغطوا ٤٣٠ تخصصا ، والتى تنحصر فى ١٣ مجالا واسعا من التخصصات ، الا أن هناك تركيزا على عدد قليل من تلك المجالات . كما أن هناك تمييزا واضحا بين البنين والبنات فى توزيعهم

على هذه المجالات الواسعة أو التخصصات الفرعية ، حيث نجد أن البنين موزعون على التخصصات التالية : ميكانيكا السيارات ، الكهرباء ، الأجهزة والآلات ، الأعمال الخشبية ، أعمال البناء الحجرية ، أعمال الدهان ، توصيلات الغاز والماء ، أعمال البيع والشراء ، ثم أعمال المخابز · أما بالنسبة للبنات، فانهن يوزعن على التخصصات التالية أعمال الكوافير أو تصفيف الشعر ، أعمال البيع والشراء ، أعمال المكاتب ، أعمـــال التمريض ، أعمـــــال البنوك (٥٥) ·

وتتراوح مدة الدراسة فى هذه البرامج الفنية والتدريب مابين ثلاث سنوات الى ثلاث سنوات ونصف ، على الرغم من أن عددا كبيرا من الوظائف تتطلب تدريبا لمدة عامين فقط ، كما أن البعض القليل من الوظائف لايتطلب أكثر من عام واحد من التدريب (٥٦) · بالاضافة الى ذلك ، فـــان بعض المتفوقين والمشهود لهم بالكفاءة فى امتحاناتهم وخبراتهم ومهارتهم المتميزة يمكنهم اختصار مدة التدريب الى النصف ·

كما أن هذا التدريب والذى يتم فى مكان العمل الطبيعى وتحت بصـر أصحاب العمل محكوم بعدة قوانين وتشريعات صادرة عن الحكومة الفيدرالية· ومن بينها ، قانون التدريب الفنى لعام ١٩٦٩ والذى يوضح الجوانـــــب الأساسية لمجالات التدريب أثناء العمل ، ثم قانون تطوير التدريب لعـام ١٩٨١ والذى يحدد خطط التدريب الفنى والعمل للمعهد الفيدرالى للتدريب الفنى Bundesinstitute for Berufsluding or (BIBB) ولهذا فان دور هذا المعهد (BIBB) (يعتبر مفتاح العمل الحقيقى للنظام المزدوج، حيث يقدم نوعا من الاجراءات والتشريعات الواضحة والمتفق عليها مـــن جميع الشركاء والمهتمين بعملية التدريب الفنى ، بما فى ذلك ممثلو حكومة المقاطعات وأصحاب الأعمال والاتحادات العمالية والنقابات المهنية ·

كما أن هناك دورا هاما فى هذا المجال يلعبه مجلس ممثلى الغـرف الصناعية والتجارية ، وأصحاب المهن الأخرى · الى جانب ممثلى أصحاب الأعمال ، والعمال ، ومعلمى المدارس الفنية · وهو مايطلقون عليـــــه Kammern ، وهو مايعتبر هيئة مستقلة ومسئولة عن التدريب الفنى وعلى المستوى الاقليمى ، حيث تخضع لها جميع المؤسسات والشركات ·

وهذا المجلس مسئول عن اختبار تقييم العناصر الفنية التى تتضمنها المناهج داخل مؤسسات التدريب ، وكذلك مسئول عن العناصر النظرية أو الجانب الأكاديمى للتعليم الفنى فى المدارس الفنية والتى تتعلق بنظام التلمـــذة الصناعية أو مجالات التدريب الفنى (٥٧) ٠

(ج) منهج التعليم الفنى بألمانيا : ان المناهج التى يتم اتباعها فى هذا النظام التدريبى تتكون من فترتين ، احداهما فترة تدريب رئيسية ولمدة عام واحد ، وتمثل التدريب الأساسى العام ، متبوعة بفترة تدريب متخصص وفقا للعمل الملتحقين به ٠ كما أن اللوائح التنظيمية التى تحكم هذه المناهـــج ومحتواها عليها رقابة ومتابعة مستمرة من الجهات المسئولة عن التدريب الفنى سواء على المستوى الفيدرالى أو المستوى المحلى ، حيث تعمل هذه الجهات المختلفة على متابعة التطورات الحديثة فى مجال التدريب الفنى ، وتطوير محتوى المناهج ليناسب تلك التطورات ، كما يتم عقد اختبـــارات مختلفة للمتدربين لتقويم مدى تقدمهم ، والوقوف على مستوياتهم العلميـة والمهارية ، سواء كانت تلك الاختبارات كتابية أو لفظية أو عملية ٠ هذا الى جانب الاختبارات التى يعدها مجلس الغرف التجارية والصناعية لتقيس المستويات الحقيقية للمتدربين ، ومن ثم كان هناك اعتراف رسمى بالشهادات التى تعطى للناجحين منهم على المستوى القومى (٥٨) ٠ ونتيجة لأن هـذا النوع من التدريب مسئولية هذه الشركات والمؤسسات أو أصحاب الأعمال المختلفة ، وأن المتدربين يقضون معظم الوقت فى هذه المؤسسات ، فـــان أصحاب الأعمال هم الذين يقررون ما الذى يمكن أن يتعلمه هؤلاء المتدربون ومتى يتعلمونه ٠ ولهذا فان هذه المؤسسات تسعى الى ضمان أن هـــذا النظام يعمل على تطوير المهارات واتجاهات المتدربين نحو العمل ، الى جانب محاولة جعل هذا التدريب يتم بأقل تكلفة ممكنة (٥٩) ٠

ومن أجل تقديم فرص أكبر للتدريب الفنى ، تم انشاء برنامج دراسى للتدريب الفنى لمدة عام واحد فى فترة السبعينات والذى يطلقون عليـــه (BGJ) والذى يتم فى مدارس التعليم الفنى النظامية ، ويقدم المعارف العامة فى مجالات التوظيف والتى من خلالها يمكن للمتدربين الاختيار للمجال المناسب للدراسة أو التدريب فيه ، وهذا البرنامج يناظر البرنامج الدراسى المعتمد بالسنة الأولى من نظام التدريب وفقا للنظام المزدوج والذى يتم فى

محيط العمل أو داخل المؤسسات المختلفة . الا أن الكثير من الشركات والمؤسسات رفضت الاعتراف بهذا البرنامج لأنه لايقدم تدريبا متخصصا يتصل مباشرة بالوظائف المحددة بهذه المؤسسات والشركات ، ونتيجة لذلك فان عددا محدودا من الطلاب الذين لم يجدوا مكانا فى النظام المزدوج . التحقوا بهذا البرنامج لمدة عام ، بل وأن بعضهم خرج من منتصف الطريق ولم يستكمل البرنامج . وحتى عام ١٩٨٦ كان هناك ٩٣ر٠٠٠ دارسا ملتحقين بهذا البرنامج ممن لم يحصلوا على عقد مع الشركات للتدريب والعمل فيها (٦٠) .

وفى ضوء النظام المزدوج ، فان المدارس الفنية لبعض الوقت أو كما يسمونها Berufsschulen تعمل على تزويد المتدربين بالمعارف العلمية العامة ، والنظريات المختلفة لرفع مستوياتهم العلمية أثناء عملهم on-The Job-Training حيث يحضر المتدربون لمدة يوم واحد كل أسبوع فى المدارس الثانوية الفنية وحتى يصلوا الى سن ١٩ سنة ، وذلك بالنسبة للتلاميذ أو المتدربين الذين لم يستكملوا تعليمهم الثانوى الفنى بشكل منتظم حتى يحصلوا على الشهادة . وخلال هذا اليوم الدراسى من كل أسبوع ، فان الطلاب يقضون ٦٠٪ من وقتهم فى التدريب الفنى ، ٤٠٪ فى التعليم العام . وفى بعض المقاطعات ، يقضى المتدربون بعض الأسابيع المتصلة فى الثانوية الفنية بدلا من قضاء يوم أو يومين كل أسبوع . الا أن الكثير من المؤسسات الصغيرة ، وجد صعوبة فى تنفيذ هذا النظام من أجل التدريب المستمر ولم تستطع ارسال المتدربين فيها بهذه المدارس الثانوية نظرا لحاجتها لخدماتهم .

كما أن الكثير من الشركات الكبرى وجهت نقدا للمدارس الثانوية الفنية باعتبارها لم تقدم جوانب التدريب الكافية والمتصلة بمجالات التخصص المطلوبة ، ولهذا أعدت لنفسها برامجها ومؤسساتها التدريبية الخاصة (٦١). وكانت وظيفة هذه المراكز الخاصة ليس فقط باعتبارها بديلا احتياطيا للمراكز التدريبية والمدارس الفنية المعدة خصيصا لذلك على المستوى المحلى أو الفيدرالى ، بل الاعداد الفعلى وتعميق الخبرات والمهارات للعاملين فيها ، ووفقا لمتطلبات العمل الحقيقية بهذه المؤسسات .

ويمكن تقسيم هذه المراكز التدريبية الخاصة الى ثلاثة أنماط كما يلى :

- المراكز التى تقدم التدريب الفنى الأساسى والأولى ٠
- المراكز التى تقدم اعدادا فنيا ٠
- المراكز التى تعمل على استكمال جوانب التدريب الفنى ٠

ولقد زادت هذه المراكز فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، وزاد الاقبال عليها حتى وصل عدد الدارسين والمتدربين فيها الى ٥٥٠ر٠٠٠ دارسا ومتدربا ، كان من بينهم ٤٣٠ر٠٠٠ فى اطار النمط الأول ٠

وكانت المقررات الدراسية فى هذه المراكز تمتد لمدة عام ، وتشتمل على الجوانب الفنية بشكل أساسى ، بالاضافة الى بعض المقررات الأكاديمية مثل الألمانية والدراسات الاجتماعية والتربية الرياضية ٠ كما أن هـــذه المراكز كانت مفتوحة أمام جميع الطلاب الذين استكملوا التعليم الالزامى لمـــدة ٩ سنوات ، وتحققت فيهم شروط التدريب ، ورغبتهم فى الالتحاق بالعمـــل الذى سوف يتدربون عليه ٠

أما النمط الثانى والمتعلق بالدراسة المنتظمة للاعداد الفنى ولمدة عام أيضا ، كان بغرض اعداد الطلاب أو المتدربين للدخول فى مجال التدريـــب الفنى أو الدخول لسوق العمل كعمال غير مهرة ، ولهذا فان هذا النمط ، لم يكن من المراكز التى تقدم برامج تدريبية فنية ترتبط مباشرة بوظيفة محددة من جانب الشركات أو المؤسسات المختلفة ، ونتيجة لذلك لم يكن عليـــه اقبال كبير ٠

أما النمط الثالث ، والذى يقدم تدريبا فنيا منتظما ، فهو مفتوح لكل من استكمل التدريب الفنى ومدة الدراسة به عامان أو ثلاثة أعوام ٠ وهـــو يشتمل على المدارس الفنية التى تعد المتدربين أو الطلاب فى مجال الصحة، ورعاية الأطفال ، واعداد معلم الحضانة ورياض الأطفال ، وادارة الأعمال، الى جانب المساعدين فى مجالات العمل الأخرى ٠ وبعض هذه المدارس تتطلب من المنضمين اليها خبرة عملية سابقة كشرط للقبول بها ، بينما البعض الآخر من هذه المدارس يقدم بعض الخبرات العملية العامة لفترة زمنية محددة تدخل فى اطار مناهجها أو مقرراتها (٦٢) ٠

(د) فرص التوظيف لخريجى التعليم الثـــانوى الفنـــى فى ألمانيا :

تواجه ألمانيا كغيرها من الدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا ، مشكلة تدريب وتوظيف الفتيات أو النساء بشكل عام ، حيث تفضل الشباب نظرا لأنهم أكثر تعليما وخبرة الى جانب أن النساء يردن وظائف معينة تناسبهن وهـــى محدودة · لذلك فان الحكومة الفيدرالية حاولت توفير ٢٠٠ر١ مكان لتدريب الفتيات على مجالات تكنولوجيا الالكترونيات ، وأعمال المعادن والتجارة ، لأنها أكثر مناسبة للفتيات ·

والى جانب مشكلة تدريب وتوظيف الفتيات فى ألمانيا ، هناك مشكلة توظيف أبناء الوافدين · فعلى الرغم من وجود أكثر من ٠٠ ر٢٠٠ منهـم فى المرحلة العمرية من ١٥ ــ ١٨ عام ، وتنطبق عليهم قوانين التدريب ،وان حوالى ٠٠٠ر٤٩ فقط يحصلون على تدريب فنى ووظيفى حقيقى (٦٣) · والسبب الرئيسى وراء ذلك ، أن عددا محدودا منهم يدخلون المدارس سواء بشكل منتظم أو لبعض الوقت ، كما أن لغتهم الألمانية ضعيفة ، ولـــــــم يحصلوا على شهادات دراسية من مدارسهم ، ولهذا فانهم يواجهون بمشكلات كثيرة نتيجة لعدم توظيفهم بسبب جوانب القصور هذه ·

ففى عام ١٩٨٣ على سبيل المثال ، كانت نسبة غير العاملين من الشباب الوافد حوالى ٢١٪ فى مقابل ٩٪ من الشباب الألمانى الأصل · وفى الوقـت نفسه ، اذا تم تعيين هؤلاء الوافدين فانهم غالبا يوضعون فى فئة غير المؤهلين أو العمال غير المهرة ، ومن ثم يحتلون أعمالا متدنية أو أقل مكانه وأجرا مثل عمال فى مؤسسات النقل ، وشركات النظافة والخدمات الغذائية (٦٤)·

ونتيجة لذلك ، فان الحكومة الفيدرالية ، وحكومة المقاطعات ، وبعض الأحزاب والجماعات المتهمة بهذه القضية يسعون بشكل جدى لتقديم كل مايمكن من تسهيلات لتحسين ظروف التدريب لأبناء الوافدين · ولقد تمثل هذا الاهتمام فى تقديم مقررات مكثفة فى اللغة الألمانية ، وارشادات وتوجيهات مهنية خاصة واجراء البحوث وعمل المقاييس التى تهدف الى عمليـــات التلاحم والتكامل بين أبناء الجاليات الوافدة فى مجالات التدريب الفنى ، ودراسات استطلاعية فى مجال التدريب داخل المؤسسات والشركات التـــى بدأت منذ عام ١٩٨٠ ·

فالى أى حد نجحت هذه المحاولات فى تحقيق الهدف منها ؟ من الصعب التحقق من ذلك ، ولكن يمكن القول بشكل عام أن هذه الخطط مع استمراريتها سوف تحسن من المناخ الوظيفى والتدريب لأبناء الجاليات الوافدة وذلك بسبب انخفاض معدلات المواليد للأسر الألمانية ، وبالتالى فان الشركات والمؤسسات الانتاجية سوف لاتجد بديلا سوى أبناء الوافدين · الا أن انضمام قطاع شبابى كبير من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية بعد الوحدة سوف يكون له تأثير كبير على هذه القضية ، ولقد ظهرت آثاره واضحة فى عمليات العنف والتمييز العنصرى من جانب بعض الألمان ضد الأجانب ·

وعلى الرغم مما توقعه البعض من أن فترة التسعينات سوف يكون فيها انخفاض شديد فى نسبة المقبلين على العمل ، وبالتالى توفير وظائف كثيرة للخريجين من مدارس ومعاهد التدريب الفنى وخريجى الجامعات بعكس ماهو حادث فى فترة الثمانينات ، الا أن هذا التوقع قد أحدث له مايخالفه كنتيجة طبيعية لوحدة الشعب الألمانى (شرقا وغربا) حيث توفير أعداد أكبر من العاملين والشباب فى سن العمل ، مما جعل الدولة بكل مؤسساتها فى أوائل التسعينات تسعى جاهدة الى توفير الفرص التعليمية والتدريبية وفرص العمل المناسبة لأبناء الشعب الألمانى أولا ، ثم بعد ذلك التفكير فى أبناء الجاليات الأجنبية (٦٥)

على كل حال ، فان ألمانيا كغيرها من دول العالم المتقدم ، تبرز حاجتها للتدريب الفنى للقوى العاملة فيها ، كلما تطورت العلوم والتكنولوجيا وماينجم عنها من تغيرات متسارعة · ففى الفترة من ٧٩ ـ ١٩٨٢ على سبيل المثال، زادت نسبة القوى العاملة ـ للمرحلة العمرية من ١٩ ـ ٦٥ سنة ـ والمنضمة الى أحد أنواع البرامج التدريبية الاضافية من ١٠٪ الى ١٢٪ ، والتى تمثل ٤ مليون شخص ·

وهكذا يتضح أن هناك اقبالا كبيرا من المتدربين بشتى فئاتهم (مهرة، تأهيل عالى ، أنصاف المهرة ، غير المهرة) على البرامج الاضافية للتدريب فى ظل المتغيرات العلمية والتكنولوجية وضعف أو قلة فرص العمل المتاحة لكل فئة ·

كما يتضح أيضا أن أصحاب الأعمال يقومون بالدور الأكبر فى عمليات التدريب الوظيفى الأساسى أو الاضافى ، وخاصة فى مجال التكنولوجيا الجديدة والتى تأخذ وزنا كبيرا من خطة التدريب ، ثم باقى الوقت ينصرف الى الجوانب الالكترونية والكمبيوتر وأجهزة تنظيم المعلومات ، والعلوم التكنولوجية ، وادارة التدريب ، والخبرات والمهارات التجارية والصناعية، والمهارات التقنية (٦٦) ٠

وفى أوائل ١٩٨٨ نادى وزير التعليم الألمانى بالتركيز على زيادة الوعى والاهتمام بالتدريب الفنى والتدريب الاضافى ، وتوفير الدعم المادى اللازم له٠ حيث أكد على أهمية ترك أمر التدريب فى أيدى المؤسسات الصناعية والانتاجية الألمانية دون تدخل مباشر من جانب الحكومة الفيدرالية ٠ وأن التدريب الفنى الاضافى يجب تمويله بواسطة المؤسسات ، بالاضافة الى المصروفات التى يمكن تحصيلها من المتدربين ٠

ويبدو بالطبع من توصية أو توجيه الوزير ، أن هذا الأمر سوف يكون له عواقب سيئة على الفئات غير القادرة على الانضمام الى الشركات والمؤسسات التى تقدم برامج تدريب جيدة ، بسبب ضعف قدراتهم المادية وقلة كفاءتهم الفنية ٠ وهكذا يمكن القول أن نجاح كل من النظام المزدوج فى التعليم الفنى والتدريب ، ونظام التدريب الفنى الاضافى يتوقف الى حد كبير على نوعية البرامج التدريبية المقدمة للمتدربين ، والتى بدورها تتوقف الى درجة كبيرة على المدربين أو المعلمين القائمين على هذا الأمر Instructors

(هـ) المعلمون أو المدربون بالتعليم الفنى فى ألمانيا : وجد الموضوع الخاص بالمدربين الفنيين وكيفية اعدادهم اهتماما خاصا من جانب الحكومة الفيدرالية بألمانيا التى اعتبرت أن نجاح أى مؤسسة ألمانية يتوقف على ماتملكه من عدد مناسب ـ كما وكيفا ـ من هؤلاء المدربين الممتازين ٠ ولقد بدأ الاهتمام بأعداد المعلمين والمدربين للتعليم الفنى منذ عام ١٩٧٢ ، ومنذ ذلك التاريخ وبدأت درجات الاهتمام والتدقيق فيه تزداد شيئا فشيئا ٠

وبشكل عام يمكن القول أن الشروط اللازم توافرها فى المدرب الفنى أو المعلم الجيد ، فى اجتيازه للامتحان الخاص بالكشف عن القدرة على

التدريب الفنى ، ذلك الامتحان الذى يقيس القدرة العلمية والمعارف الخاصة بأسس التدريب الفنى وتخطيط وتصميم البرامج التدريبية للصغار من المتدربين ، الى جانب النواحى القانونية فى مجال التدريب الفنى (٦٧) ٠

كما أن العمر المفترض للمدرب لايقل عن ٢٤ عاما ، كما يتوقع منه حصوله على خبرات شخصية فى مجالات الصناعة والتجارة والأعمال ٠ كما يكون من المشهود لهم بالكفاءة والسمعة الطيبة فى مجال التخصص والأعمال الحرفية ، أو أنهم من صغار الملاك لمؤسسات تعمل فى هذه المجالات ٠

وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لأن الامتحان الخاص باتقان الصنعة أو الحرفة يمر بمراحل طويلة ومعروف منذ فترة طويلة ، وأن أى فرد يود التعرض لهذه الامتحانات لابد له من المرور بمراحل تدريبية طويلة ومتنوعة، وأن يتعرض للكثير من المواقف الفنية والحرفية من أهل الحرفة أو الصناعة الى جانب الخبرات والمهارات التقنية الأخرى ، نتيجة لذلك ، فانه يمكن اعتبار كل من وصل لهذه المرحلة من الاتقان والمهارة أن ينضم الى قوة التدريب ، ويمنح الحق فى تدريب غيره على غرار نظام التلمذة الصناعية ٠

ووفقا لهذا التصنيف ، فانه يمكن القول أن هناك ٥٠٠ر٠٠٠ مدربا Instructors معد خصيصا للعمل طوال الوقت فى مجال التدريب بالمانيا ، الى جانب ٤٠٠ر٠٠٠ تقريبا مدرب لبعض الوقت ، من الفئة الثانية التى تعمل فى مجالها الحرفى والفنى ثم تقوم بالتدريب الى جانب عملها الأصلى ٠

ونتيجة لأهمية الأدوار التى يقوم بها المدرب ، سواء بالنسبة للحكومة أو للمؤسسات الصناعية ، فان مكانته الاجتماعية والمادية ارتفعت الى حد كبير وخاصة داخل الشركات والمؤسسات الكبرى ، وأصبحت وظيفة المدرب من أهم الوظائف التى تحتل مركز الصدارة داخل الشركات باعتبارها تؤدى الى تطور العمل والتطور المهنى ٠

(و) بعض السمات التى يتميز بها التعليم الفنى والتدريب فى ألمانيا :

* قيام المؤسسات الصناعية والانتاجية والتجارية فى ألمانيا باعداد وتدريب حوالى ٧٠٪ من صغار الشباب فى سن المدرسة الثانوية الفنية ، وفقا للنظام المزدوج Dual system ، والذى قسم المسئوليات الخاصة بالاعداد والتدريب بين أصحاب العمل والحكـــومة المحلية والحكـــومة الفيدرالية ٠

* أن التعليم العام سواء كان نظاميا أو لبعض الوقت للتعليم الفنى والتدريب تهيمن عليه حكومة المقاطعـات ، مع توجيه محدود من الحكـومة الفيدرالية أو المؤسسات الصناعية والتجارية ٠

* تشكيل مجلس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية والحرف اليدوية والمهن الأخرى Kammern فى كل مقاطعة للاشراف على ادارة العديد من البرامج التعليمية والتدريبية وغيرها ، بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية فى تلك الولاية ، الى جانب اشرافه على الامتحانات وتعديل أو اقتراح البرامج وتطبيقاتها ٠

* يتم تمويل التعليم الفنى والتدريب فى مجال العمل مشاركة بيـــن رجال الأعمال (٦٠٪) وحكومة المقاطعات (٤٠٪) (٦٨) ٠

* هناك ضغوط مستمرة من جانب مؤسسات العمل والصناعة لتكون أكثر مساهمة وتدخلا فى مجال التعليم الفنى والتدريب فى ألمانيا وغيرها من الدول الأوربية المتقدمة كانجلترا وفرنسا على سبيل المثال ٠

* أن الموضوعات الخاصة بالتعليم العام فى نطاق التعليم الفنى زادت واتسعت ، ومن ثم أصبحت الاختلافات بين التعليم العام والفنى أقل وضوحا من ذى قبل ٠

* هناك الحاح من جانب المعلمين على ضرورة فهم وادراك مطالب رجال الأعمال ، لاسيما بعد ما شعرت ادارة المدارس أن التعليم أصبح مرتفع التكلفة ولابد من وجود ممول أو مساهمات من المنتفعين من ذلك التعليم ٠

* أن عودة الحزب الديمقراطى المسيحى بقيادة «هلموت كـــول»

للحكم ، عمل على تشجيع مؤسسات العمل والصناعة وتنظيماتها المختلفة لأخذ دور أكثر فاعلية فى مجال التعليم الفنى والتدريب ، وتشجيع الاتجاه الى نظام التلمذة الصناعية وجعل التعليم والعمل يسيران فى خطط متكاملة بحيث لايكون هناك انفصال بين التعليم وعالم العمل ، مما يسهل عمليات الانتقال للأفراد من محيط التعليم الى عالم العمل بشكل سهل وأكثر كفاءة ٠

من خلال ماسبق عرضه ، ووفقا للخطوات المنهجية لأسلوب اسحق كاندل ، يمكن للدراسة الحالية أن تنتقل للخطوة الثالثة والمتعلقة بمقارنة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجين اليابانى والألمانى فى مجال القوى الثقافية الموجهة لسياسات التعليم الفنى والتدريب ٠

خامسا : أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجين اليابانى والألمانى :

سوف تبرز الدراسة الحالية أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجين وفقا للخطوات التى سبق طرحها فى المحورين ثالثا ورابعا على النحو التالى :

(أ) الظهير الاجتماعى والتربوى للتعليم الفنى فى اليابان والمانيا :

انطلقت الدولتان فى اهتمامهما بالتعليم الفنى والتدريب من قاعدة صلبة وقوية متمثلة فى اقتصاديات كل منهما التى بنيت بشكل علمى متين ، متخذتان من التعليم الفنى بعد تطويره وتنوعه وربطه بواقع المجتمع ركيزة أساسية فى دعم اقتصادهما ٠ حيث كان ذلك متزامنا فى البلدين بعد الحرب العالمية الثانية والتى خرجتا منها مهزومتين على أيدى جيوش دول الحلفاء ٠

واذا كان لليابان عدتها البشرية (١٢٠ مليون نسمة) المتفوقة بولائها وانتماءاتها القوية للمجتمع ، فلقد كان لألمانيا سكانها (٦١ مليون نسمة) الذين استفادوا بالامكانات الطبيعية المتوفرة لهم من مناجم الفحم والحديد والانتاج الكهربائى والغذائى الذى جعل فيها قاعدة صناعية رائدة فى أوروبا ٠

ونتيجة للوعى القومى فى كلا الدولتين بالنسبة لتطوير ورفع كفاءة

القوى البشرية ، تنفق الشركات والمؤسسات الانتاجية والصناعية فى البلدين بسخاء على مجالات التعليم والتدريب الفنى ، حيث تنفق المؤسسات اليابانية حوالى ٧٥٪ مما تتطلبه البرامج التدريبية فى مجالات التعليم الصناعى ومؤسساته المختلفة والباقى من الحكومة اليابانية ، بينما تنفق المؤسسات الألمانية حوالى ٦٠٪ وتدفع حكومة المحليات حوالى ٤٠٪ ٠

وعلى الرغم من الاختلافات الفكرية والعقائدية بين المجتمعين الا أنهما مشتركان فى قضية التركيز على الشباب الذكور فى مجال التعليم الفنى أكثر عنه من الاناث نظرا لطبيعتهن الخاصة والوظائف المحدودة التى تناسبهن، الا أن كلا الحكومتين أصدرتا تشريعات وقوانين للمساواة بين الجنسين فى فرص العمل والترقى ٠

ومن المنظور الادارى للتعليم ، فان الدولتين بينهما اختلاف فى النظرة الى الهيمنة على التعليم العام والفنى والعالى ، حيث نجد اليابان على الرغم من تشابهها مع الدول الأوروبية فى التقسيم الى مقاطعات الا أنها مجتمع شديد المركزية ولحكومة طوكيو الهيمنة على باقى الحكومات الأخرى داخل اليابان ٠ بينما نجد الدستور الألمانى الفيدرالى يجعل التعليم مشاركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعات والمؤسسات والأفراد ٠

ولهذا فان اليابان ممثلة فى وزارة التعليم بها تقدم دليلا للعمل على المستوى القومى للمناهج المدرسية من أجل ضمان تحقيق مستوى قومى للتعليم مع الحرص على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ٠ بينما فى ألمانيا يعتبر التعليم من الأمور الهامة التى تهتم بها جميع المصالح فى الدولة ٠

هناك تشابه كبير فى بنية النظام التعليمى ومراحله فى الدولتين ، حيث نجدها فى اليابان ٩ سنوات للتعليم الالزامى من ٦ ـ ١٥ سنة ، يتلوها التعليم الثانوى من ١٥ ـ ١٨ سنة ، وكذلك الحال فى ألمانيا حيث تمتد مرحلة التعليم الالزامى من ٦ ـ ١٥ أو ١٦ سنة (ابتدائى ، ثانوية دنيا ، ثانوية عليا) واختلاف السنوات يتوقف على رؤية المقاطعات الألمانية لأهمية التعليم الالزامى ٠ الى جانب اهتمام الدولتين بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال ٠

وحرصا من الحكومة اليابانية على الخاصية المميزة لشعبها وتلاميذها من الانضباط والالتزام ، جعلت التعليم الالزامى حتى سن ١٥ عاما وتحت اشراف الدولة دون اشتراك للمؤسسات الخاصة ، الا أنها سمحت بذلك فى اطار المرحلة الثانوية العليا من ١٥ ـ ١٨ سنة ، ومن ثم جعلت التلاميذ يتجهون بعد انتهاء مرحلة الالزام الى طريقين أحدهما التعليم الأكاديمى العام ويضم حوالى ٧٠٪ من الطلاب والأخر التعليم الثانوى الفنى ويضم حوالى ٢٧٪ والباقى قد يتجه الى المراكز التدريبية الفنية ٠

بينما نجد ذلك مغايرا فى ألمانيا الى حد ما ومتمشيا مع دستورها الفيدرالى ومراعاة ظروف المقاطعات حيث يتجه التلاميذ بعد التعليم الالزامى من ٦ ـ ١٥ أو ١٦ سنة الى ثلاثة طرق وفقا لأوضاعهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية والعائلية وطموحاتهم المستقبلية وهى المدرسة الثانوية الحديثة ، والثانوية المتوسطة ، والثانوية الراقية أو الأكاديمية والتى تعد الطلاب لدخول التعليم العالى ٠ الا أن الاقبال الأكثر على النمط الأول باعتباره التعليم الشعبى والفنى والأسهل للحصول على الوظيفة حيث التعليم والتدريب المتناوب بين المدرسة والمؤسسات الصناعية والتجارية ٠

بالاضافة الى المدرسة الثانوية الشاملة فى بعض المقاطعات الألمانية لظروف سياسية واجتماعية سبق توضيحها تسير جنبا الى جنب مع الأنماط الثلاثة الأخرى وهى تضم حوالى ٣٪ فقط من تلاميذ المرحلة الثانوية ٠ بالاضافة الى مدارس التربية الخاصة ونسبة محدودة من مدارس التعليم الخاص فى ألمانيا ٠

(ب) التعليم الفنى والتدريب فى اليابان وألمانيا :

تشارك المؤسسات الصناعية والانتاجية فى الدولتين مشاركة فعالة فى التعليم الفنى والتدريب حتى أن هذه المؤسسات فى اليابان تشارك فى تمويل التعليم الفنى بنسبة ٧٥٪ من الميزانية المقررة له ، بينما الباقى قسمة بين وزارة التعليم ومؤسساتها ووزارة العمل ٠ وكذلك الحال فى ألمانيا حيث تشارك هذه المؤسسات بنسبة ٦٠٪ والباقى تشارك فيه الحكومة الفيدرالية والمحليات ٠

في اليابان هناك طريق واحد للتعليم الفني بعد المرحلة الالزامية الممتدة من ٦ ـ ١٥ سنة ، وهو طريق المدارس الثانوية الفنية في المرحلة العمرية من ١٥ ـ ١٨ سنة ولمدة ثلاث سنوات وفقا لنظام اليوم الكامل وتضم حوالى ٩٥٪ من تلاميذ التعليم الفني بينما هناك مدارس فنية لبعض الوقت ولمدة أربع سنوات أو أكثر . أما في ألمانيا يختار التلاميذ المنتهين من التعليم الالزامي والمتجهين للتعليم الفني طريقا من طريقين ، احداهما النظام المزدوج Dual system من ١٥ ـ ١٨ سنة حيث التعليم شركة بين مدارس التعليم الثانوى الفنى والمؤسسات الصناعية والانتاجية ، وهو النمط المقبول والأكثر وضوحا للتلاميذ والآباء والمؤدى الى الوظيفة مباشرة ، وينضم اليه حوالى ٧٥٪ من تلاميذ التعليم الثانوى الفنى ، والباقى يتجه للطريق الثانى وهو المدارس الثانوية النظامية .

(ج) مناهج التعليم الثانوى الفنى فى اليابان وألمانيا :

تشترك الدولتان فى التركيز على أهمية التعليم الفنى وتجهيزاته اللازمة ، وتعديله وتطويره بما يناسب التطورات العلمية والتكنولوجية ، لذلك تنقسم المناهج فى التعليم الثانوى الفنى اليابانى الى عام وأكاديمى بنسبة ٦٠٪ من ساعات الخطة الدراسية و ٤٠٪ للمقررات الفنية . بينما نجد المدارس الفنية الألمانية تقسم الدراسة والتدريب الى فترتين ، الأولى لمدة عام وتمثل أساس التدريب العام ، والثانية فترة تدريب متخصص وفقا للعمل الملتحق به التلميذ ، وعلى الرغم من الرقابة والمتابعة من جانب الحكومتين الفيدرالية والمحلية على مايجرى فى التعليم الفنى ومؤسساته التدريبية الا أن اليد العليا فى هذا المجال لاتحادات الغرف التجارية والصناعية الألمانية والتى تدفع الأكثر ومن ثم تقرر ما الذى ينبغى تقديمه للتلاميذ أو المتدربين وفى أى وقت . والبديل لهذه السياسة من جانب المؤسسات الصناعية والانتاجية اليابانية هو عقد الامتحانات لطلاب التعليم الفنى للكشف عن القدرات والمهارات التى تتطلبها هذه المؤسسات بتخصصاتها المختلفة فى الخريجين وحتى لاتبذل جهودا كبيرة فى البرامج التدريبية اللاحقة على التخرج والسابقة على تسلم العمل الفعلى .

ومايميز مدارس التعليم الثانوى الفنى فى اليابان هو تجهيزها الدقيق واهتمامها الكبير بالتعليم الأكاديمى والعام بجانب الفنى مما سهل لخريجيها

الالتحاق بالتعليم العالى والجامعات وجذب لها أكبر عدد من الطلاب · ولكن التمييز الواضح بين اليابان وألمانيا فى مجال التعليم الفنى هو تحديد المؤسسات الخاصة بالتعليم الفنى والتدريب فى اليابان وانفتاحها وتعددها فى ألمانيا ·

(د) فرص التوظيف لخريجى التعليم الثانوى فى اليابان وألمانيا :

تتفوق اليابان فى هذا الجانب على ألمانيا ، حيث توجد فرص وظيفية لليابانيين أكثر من عدد اليابانيين الراغبين فى الالتحاق بأماكن العمل ، وهذا نتيجة طبيعية لسياسة التعليم الفنى والتدريب والتى جعلت ذلك الأمر شركة بين المدارس الثانوية الفنية والشركات والمؤسسات الانتاجية وأن التلميذ أخذ مكانه مبكرا داخل هذه المؤسسات والتزم بسياستها وقوانينها قبل تخرجه ، بل وتعاقد معها على العمل مباشرة · الا أن هذا الأمر يمثل مشكلة لألمانيا بسبب قلة فرص العمل وكثرة الطلب من جانب ، وقلة الكفاءات العلمية والمستويات المهارية من جانب آخر ، بسبب التمييز الواضح من جانب المؤسسات التعليمية والتدريب بين المواطنين والوافدين فى نوعية التعليم والتدريب ، وكذلك قلة معدل المواليد للمواطنين الألمان ، مما أضطر الشركات والمؤسسات أن تلجأ الى أبناء الوافدين · الا أن وحدة شطرى ألمانيا الشرقية مع الغربية زاد من تفاقم المشكلة من حيث الصراع على الوظائف والنزعات الطائفية والعرقية · ولكن بشكل عام فان خريجى التعليم الفنى - اذا تم التغلب على المشكلات الداخلية لألمانيا - سوف لايواجهون بمشكلة فى الحصول على الوظيفة الملائمة ، بل وأفضل من خريجى التعليم الأكاديمى·

* وبالاضافة الى المحاور السابقة هناك محوران آخران يتعلقان بالمؤسسات الخاصة بالتعليم الفنى بعد المرحلة الثانوية الفنية فى اليابان والتى تتمثل فى وجود كليات تقنية وصل عددها الى ٦٢ كلية تقنية وبأقسام متعددة فى المجالات الفنية المختلفة · الى جانب عدد ١٠٣٨٩ مدرسة متخصصة فى التدريب ولمدة عام دراسى وتستقبل طلابها من خريجى التعليم الثانوى الفنى أو المراكز التدريبية أو المؤسسات الانتاجية والصناعية ومعظمها يخضع لادارة القطاع الخاص ·

* أما بالنسبة للمحور الخاص بالمعلمين والمربين بالتعليم الفنى بألمانيا،

فان ، الدراسة حرصت على ابرازه لما له من أهمية فى تحقيق فعالية التعليم الفنى والتدريب ، الى جانب تفرد ألمانيا بهذا الجانب عن اليابان بحسب ماتوفر للدراسة من مصادر ، وتأمل الدراسة أن تستفيد من هذا المحور عند معالجة المحور الخاص بالتصور المقترح لمدى امكانية افادة مصر من النموذجين اليابانى والألمانى فى تعديل وتطوير التعليم الفنى ٠

سادسا : تصور مقترح لمدى امكانية الافادة من هذين النموذجيـــن لتطوير التعليم الثانوى الفنى فى جمهورية مصر العربية :

بعد عرض بعض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجين اليابانى والألمانى وفقا للخطوة الثالثة من اسلوب اسحق كاندل المنهجى ، فـــان الدراسة الحالية تصل الى الخطوة المنهجية الرابعة من الأسلوب نفســـه والتى تستهدف الوصول الى مبادىء عامة ومحددة بناء على ماتم ملاحظته بطريقة نظرية ، وسبق عرضه فى المحاور السابقة ٠

وتود الدراسة ـ بادىء ذى بدء ـ فى هذا المقام أن تؤكد على أن الهدف من وضع الخطوات العامة التالية لايعنى التطوير الجذرى لفلسفة وأهداف ومؤسسات وبرامج التعليم الثانوى الفنى بمصر ، بل ـ وفقا لقدرات الباحث المحدودة ورؤيته الذاتية ـ هى اجتهادات فكرية تستند الى الخبراتوالاتجاهات العالمية فى هذا المجال من جانب ، وفى ضوء القوى الثقافية المحيطة بالمجتمع المصرى والموجهة لسياسة التعليم الثانوى الفنى من جانب آخر ٠ كما أن الدراسة الحالية سوف توظف ماكشفت عنه دراسة الواقع المصرى وأدبيات الدراسة من جوانب قصور تواجه التعليم الثانوى الفنى بمصر ، بجعل هذه السلبيات المحاور الأساسية لهذا التصور المقترح ومحاولة التغلب عليها :

١ ـ تحقيق التوازن بين التعليم الثانوى العام والثـــانوى الفنـــى :
تؤكد الدراسات والشواهد المختلفة على أن التعليم الثانوى العام يحتـل المقدمة بالنسبة لبقية أنواع التعليم الثانوى الأخرى ومنها التعليم الثانوى الفنى ٠ ولعل ذلك كان مناسبا فى فترات سابقة مر بها المجتمع المصرى ، حيث التطلع الى تعليم يؤدى الى التعليم العالى والجامعى لمواكبة التطـــورات العالمية ، وانتشار التعليم الجامعى وقياس تقدم المجتمعات أو تأخرها بمـا تملك من جامعات ، حتى صارت الجامعات المصرية عبئا ثقيلا على الدولة بما تتطلبه من امكانيات مادية وبشرية ٠

الا أن الوقت الراهن - ومصر تسعى الى اقامة المجتمع المنتج ، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير القوى البشرية القادرة على الانتاج وعلى تحقيق التنمية - يتطلب تحقيق التوسع فى التعليم الفنى مع الارتفاع بجودته كنظام متكامل فى حد ذاته ، ونظام فرعى فى منظومة أكبر هى التعليم، ثم المجتمع ٠

وتحقيق التوازن المقصود هنا لايعنى فقط فى عدد الطلاب ، أو عدد السنوات الدراسية ، أو نوعية المناهج والمقررات الدراسية ، بل النظرة العامة ، والقيمة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم الفنى حتى تستطيع الدولة بكل مؤسساتها التربوية والاعلامية والانتاجية أن تستبدل النظرة المتواضعة لهذا النوع من التعليم تدريجيا لتتساوى أو تتفوق على النظرة الى التعليم الثانوى الأكاديمى ٠

ولقد حققت التجارب العالمية - على الرغم من الاختلافات العقائدية بينها - هذا التوازن بالاهتمام من جانب الدولة على المستوى القومى ومن جانب الحكومات المحلية (المحافظات) والمؤسسات المستفيدة من هذا التعليم الفنى ، برفع مكانة هذا التعليم وزيادة اعتماداته المالية ، وتجهيز مؤسساته بالامكانات المادية والبشرية ، والاهتمام بمحتوى مناهجه فنيا وعلميا وأكاديميا ، وربطه بسوق العمل ، وغيرت من طبيعة الامتحانات التقليدية، وطبيعة عملية التدريس ، وعدلت شروط الالتحاق بالجامعات بما يتناسب وخريجى التعليم الفنى ، مما جعل هذا التعليم يكون مصدر جذب لأكبر عدد من طلاب المرحلة الثانوية ، بل وخرج الكثير من طلاب التعليم الأكاديمى من منتصف الطريق لينضموا الى مسارات التعليم الفنى كما هو الحال فى اليابان وألمانيا ٠

والواقع المصرى ليؤكد امكانية تحقيق ذلك التوازن على المستوى المادى والعملى ، الا أن العنصر البشرى ونوعية الاعتقادات السائدة قد تحول دون ذلك فى البداية ، الا أنها سوف تتحول لصالح التعليم الفنى اذا وجدت أن القوانين واللوائح تم تعديلها بما يجعلهم فى مأمن على مستقبل أبنائهم ٠

٢ - تحقيق التواصل بين بنية التعليم الثانوى الفنى والبنى التعليمية الأخرى : والمقصود هنا ، تلك الهوة المنهجية بين مايتم تقديمه من مقررات

فى التعليم الأساسى السابق على التعليم الثانوى الفنى ، والتعليم الثانوى العام الموازى للتعليم الفنى ، ثم التعليم العالى والجامعى الذى يمكن لبعض خريجى التعليم الثانوى الفنى الالتحاق به · حيث نلاحظ تركيز التعليم الأساسى (٦ - ١٤) على التعليم النظرى والأكاديمى فى شتى المعارف ،على الرغم مما نصت عليه اللوائح التنظيمية وقوانين التعليم من ادخال المجالات العملية بجانب العلوم النظرية ، الا أن ذلك غير متحقق فى الواقع الفعلى· مما لايقدم تمهيدا سليما لمفهوم العمل والانتاج والعمل الحرفى والمهنى ، ويكسب الطلاب قيما اجتماعية ترتبط بذلك · فاذا كان ذلك مفقودا ، فكيف نتوقع من الطلاب الانضمام بسعى منهم للتعلم الثانوى الفنى بشتى تخصصاته · لكن معضلة المجموع قضت على طموحات الكثيرين من الطلاب وأفقدتهم الدافعية للتعليم ، فحققوا نتائج ضعيفة أو تسربوا منه ، وهاهم فى طابور الوظيفة الحكومية ، لأنهم لم يعدوا لشق طريقهم بأنفسهم ، ولأن اعدادهم كان بعيدا عن مؤسسات العمل والانتاج التى يتوقعون الانضمام للعمل فيها ·

وهذا مادعى اليابان وألمانيا لزيادة العلوم الأكاديمية والثقافية فى مجال التعليم الثانوى الفنى بخاصة ، ومن ثم كان التوازن حقيقيا لارتباطه بالرغبات من جانب الطلاب وأصحاب العمل ·

٣ - تعزيز الارتباط بين التعليم الثانوى الفنى ومتطلبات الاقتصاد المصرى ومؤسساته : وهذا يمكن أن يتحقق بدعوة وزارة التعليم للمؤسسات الانتاجية المختلفة والوزارات التابعة لها للتعرف على الاحتياجات الحقيقية لهذه المؤسسات من أفراد وتخصصات والفترات الزمنية المطلوبة فيها تلك الأعداد ، ووضع الخطط الخمسية أو السنوية للتعليم ولتلك المؤسسات فى ميزان التكامل والتنسيق حتى لاتعمل وزارة التعليم بكل جهدها وميزانياتها فى معزل عن السوق والتى سوف تصرف فيها منتجاتها من العناصر البشرية · حيث تشير الاحصاءات الى زيادة فى أعداد الخريجين فى بعض التخصصات ونقصهم فى تخصصات أخرى · وهذا بالطبع فيه خسارة مضاعفة على الدولة التى تعانى الكثير من الصعوبات والأزمات وخاصة الاقتصادية ·

وهذا مادفع الدول الصناعية والمتقدمة ومنها اليابان وألمانيا للدعوة

الصريحة لجميع المؤسسات الصناعية والتجارية أن تسهم بقدر أكبر فى مجال التعليم الفنى والتدريب ، بل وطالب المسئولون عن التعليم برفع سلطة الدولة عن التعليم الفنى ومراكزه ، وجعلها تحت هيمنة المؤسسات الانتاجية مع وجود درجة من الاشراف سواء من جانب المحليات أو على المستوى القومى العام ٠

٤ ـ **توفير المرونة فى عمليات التحويل والانتقال داخل تخصصات وأقسام التعليم الفنى** : وهذا لن يتأتى ، الا اذا تحققت الخطوات السابقة من توازن بين التعليم الثانوى العام والفنى ، والتواصل بين بنى جميع الصيغ التعليمية ، الى جانب مراعاة الشمولية والتنوع فى مناهج التعليم الثانوى الفنى ، بحيث تغطى جميع المجالات المعرفية نظريا وعمليا ، وتواكب التطورات التكنولوجية والنظريات العلمية الحديثة ، عندئذ ، لايجد الطالب أو ادارة المدرسة صعوبة فى تحقيق هذا المبدأ العام ، لأن الفروق بين التخصصات والشعب الفنية سوف تكون ضعيفة ويمكن علاجها بزيادة عدد الساعات الدراسية أو الالتحاق بدراسات مسائية لتعويض جوانب النقص فى التخصص الجديد ٠

الا أن الواقع المصرى يؤكد على أن الكثيرين من الطلاب يكتشفون أن قدراتهم لاتساعدهم فى تحقيق مستوى تعليمى أفضل ، وأنهم يرغبون فى تعديل تخصصاتهم بما يلبى رغباتهم ، الا أن القوانين واللوائح التنظيمية للتعليم الفنى تحول دون ذلك ٠ فيظل الطالب مرغما على دراسته حتى ينتهى منها دون رغبة حقيقية ومن ثم يحاول بعد ذلك أن يحقق طموحاته فى تعليم أكاديمى آخر فيبدأ من الصف الأول الثانوى مرة أخرى على الرغم من تخرجه من الصف الثالث الثانوى الفنى ، وفى هذا غبن كبير للطلاب وأسرهم وخسارة للمجتمع الكبير ٠

٥ ـ **الاشتراك الفعلى للمؤسسات الانتاجية فى وضع سياسات التعليم الفنى وتطبيقها** : اذا كانت ألمانيا بدستورها الفيدرالى ، وفى وجود سلطة المحليات ، وتمتع القطاع الخاص بقدر كبير من الحرية استطاعت تحقيق ذلك وبكفاءة عالية حتى وصلت مساهمة هذه المؤسسات فى التعليم الفنى الى ٦٠٪ وحكومة المقاطعات ٤٠٪ ، وكذلك اليابان بلغت قيمة مساهمة مؤسساتها الصناعية والتجارية فى مجال التعليم الفنى ٧٥٪ من الميزانية

والربع الباقى من جانب الدولة · فكيف الحال بمصر وهى ذات حكومة مركزية ومهيمنة على جميع الأمور سواء فى المجالين العام والخاص !

ان الدراسة الحالية لتزعم أن الأوضاع السياسية والادارية فى صالح مصر لتطبيق هذا المبدأ ، لأن الدولة تتحكم فى تصريف كل الأمور سواء المتعلقة بالتعليم أو المؤسسات الانتاجية والصناعية والأمر يتوقف على التنسيق الجيد واتخاذ القرار الحكيم والمدروس · فليكن التعليم الصناعى قسمة مشتركة بين وزارة التعليم ومدارسها ووزارة الصناعة ومؤسساتها ، وليكن التعليم الزراعى قسمة مشتركة بين وزارة التعليم ووزارة الزراعة وليكن التعليم التجارى قسمة مشتركة بين وزارة التعليم ووزارة التجارة ، ولكن فى خطة متكاملة مع الوزارات المعنية جميعا ·

٦ - توفير العدد الكافى والنوعية الجيدة من المعلمين والمدربين :
توجد فى جمهورية مصر العربية أعداد كبيرة من المعلمين ، سواء فى المجال الأكاديمى أو الثقافى أو الفنى والمهنى ، ولكن قدرها الريادى فى المنطقة ، جعلها تؤثر جاراتها العربيات بل وبعض الدول الافريقية والأسيوية غير العربية على نفسها ومصلحتها الخاصة ، وترسل لهم بأفضل النوعيات والطاقات البشرية لا فى مجال التعليم فحسب ، بل وفى شتى مجالات المعرفة والمهن والحرف الأخرى · بالاضافة الى ذلك مراعاة قوانين العمل وتحسين ظروف العمل والمعيشة وتقليل ساعات العمل وعدد الحصص الأسبوعية للمعلمين حتى وصل فى بعض التخصصات الى ٥ حصص أسبوعيا للمعلم ، أى بواقع ٤ - ٥ ساعات عمل تدريسى فى الأسبوع ، مما أرهق الدولة وضاعف من مسئولياتها وحرم المجتمع المدرسى والتعليمى من طاقات هؤلاء المعلمين · بالاضافة الى وجود عناصر غير مؤهلة علميا وأكاديميا أو عمليا وفنيا للعمل فى المهنة من جانب آخر · كل هذا يدعو الى اعادة النظر فى سياسة اعداد المعلمين وتوحيد مصدر الاعداد ، واتباع أساليب علمية حديثة فى مجال التدريب أثناء الخدمة لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة · فبجهد قليل يمكن للدولة ممثلة فى وزارة التعليم أن تعد البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة لتحويل بعض المعلمين من تخصصات فيها أعداد زائدة الى تخصصات فيها نقص دون اللجوء الى زيادة عدد الطلاب فى كليات اعداد المعلم لأن زيادة الأعداد تدخل نوعيات طلابية ضعيفة وغير

راغبة للعمل فى اطار مهنة التدريس · كما يمكن للوزارة وهى تسعى لربط مؤسسات العمل والانتاج بالعملية التعليمية والتدريب أن تستعين بالخبراء والمهندسين والمهنيين فى مجال الأعمال والحرف المختلفة للقيام بجانب تعليمى وتدريبى سواء داخل المدارس أو فى اطار المؤسسات الانتاجية والورش العملية ، مع توفير نوع من الاشراف والتنسيق بين الوزارات المعنية كما سبق توضيحه ·

وهذا ما قامت به كل من اليابان وألمانيا ، عندما حملتا المؤسسات الصناعية والتجارية مسئولية التدريب لطلاب المدارس الثانوية الفنية ، واستقدمت المدربين من هذه المؤسسات الى داخل المدارس والورش التعليمية للقيام بالدور التعليمى والتدريبى ، وربط التعليم بعالم العمل بشكل حقيقى·

٧ - **توفير فرص التوظيف ورفع الأجور والمكانة الاجتماعية لخريجى التعليم الثانوى الفنى :** تواجه التنمية فى مصر صعوبات واختناقات جمة صاحبها تضاعف عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية ، وزيادة البطالة بينهم ، وطول أمد الانتظار أكثر من ٧ سنوات على الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة ممثلة فى جميع الوزارات · وتؤكد الدراسة أن هذه القضية مرتبطة أيضا بنوعية خريج هذه المدارس الثانوية وان اختلف الأمر من تخصص لآخر · فضعف كفاءة الخريج من جانب ، وضيق سوق العمل وفرص التوظيف من جانب ثان ، وتحكم الدولة فى قطاع عام غير مرن وغير متجدد من جانب ثالث ، وقوانين العمل والخدمة الاجبارية والسفر والهجرة من جانب رابع ·· الخ كل ذلك أدى الى هذه الأوضاع ·

ان الدول الأجنبية الأقل من مصر فى ثرواتها الطبيعية ، وأكثر كثافة بشرية مثل اليابان تغلبت على ذلك بربط التعليم بسوق العمل ، وبتنوع التعليم وشموليته وتحقيق رغبات الطلاب وتعديل ظروف العمل والولاء والانتماء من جانب الأفراد لمجتمعهم ، كل ذلك حقق هذا المبدأ العام ووفر الوظائف بشكل يزيد عن طلب الخريجين ، كما رفعت الأجور بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية والظروف الاجتماعية للدولة · كما جعلت أصحاب الياقات البيضاء وأصحاب الياقات الزرقاء فى درجة واحدة أمام القانون والخدمات التعليمية والصحية· بل وعملت على جعل العمل مدى الحياة ورفعت سن التقاعد الى أكثر من

٦٠ عاما ، مع حرية العمل فى نفس الشركة أو التخصص ، ووفرت مؤسسات التدريب واعادة التدريب للراغبين فى الاستزادة أو تحويل المسارات ٠وكذلك فعلت ألمانيا فى مؤسساتها وشركاتها ، الا أن بعض الأوضاع السياسية والاجتماعية فى ألمانيا قد تعوق تحقيق هذا المبدأ فاذا تحقق لمصر ذلك،وبشكل تدريجى ، ثمتعديل التعليم الثانوى الفنى وتطويره بما يواكب الحياةالعصرية، يمكن لمصر فى ضوء ذلك التغلب على بعض مشكلات التعليم الفنى وجوانب القصور المحيطة به ٠٠ على الله قصد السبيل ٠

المراجع العربية والأجنبية :

١ ـ أحمد فتحى سرور ، تطوير التعليم فى مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعى) وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٥٩ ٠

٢ ـ جريدة الأهرام المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢/٣/٢٠ ، ص ١٧ ٠

٣ ـ وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٧ ـ ٣٠ ٠

ـ وانظر أيضا :

سعيد اسماعيل على ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، المجلد العاشر : ديمقراطية التعليم فىمصر ـ ٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢١٥ ، ٢٢٧ ـ ١٣١ ٠

٤ ـ جريدة الأهرام المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢/٤/١٠ ، ص ٨ ٠

٥ ـ جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، بيان الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ، مضبطة الجلسة الثالثة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ٠

٦ ـ نبيل عامر صبيح وآخرون ، تطوير التعليم الفنى فى ج٠م٠ع فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة : (دراسة مقارنة) ، جامعة عينشمس، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١١١ ـ ١١٢ ٠

٧ ـ محمد متولى غنيمة وسعاد بسيونى ، «التخطيط لفتح قنوات الاتصال بين التعليم الصناعى والعام والتعليم العالى : فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة» الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٢٢ ـ ٢٦٥ ٠

٨ ـ جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، بيان الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ، مضبطة الجلسة الرابعة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣٠ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

٩ ـ وزارة التربية والتعليم ، ادارة الاحصاء ، مؤشرات تعليمية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

١٠ ـ تودرى مرقص حنا ، «سياسة القبول فى المدارس الثانوية الصناعية : رؤية تربوية معاصرة» ، مؤتمر نحو مشروع حضارى تربوى ، الجزء الثالث ، رابطة التربية الحديثة ـ كلية التربية جامعة عين شمس ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ١٠٥٣ ـ ١٩٠٦ ٠

١١ ـ نادية جمال الدين ، «حوار حول قضية التعليم الفنى» ، دراسات تربوية ، الجزء الثانى ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، مارس ١٩٨٦ ، ص ٧٣ ـ ٩٤ ٠

١٢ ـ سمير لويس سعد ، «توقعات مخرجات التعليم الفنى وحجم الطلب عليها فى سوق العمل فى مصر الى عام ٢٠٠٠» ، مراجعة وتقديم شكرى عباس حلمى ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٩٠ ، ص ١٢ ٠

١٣ ـ حسن حسين البيلاوى ، الأيديولوجية فى سياسة التعليم فى مصر والدول النامية «دراسة نقدية» المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة (السياسة التعليمية فى الوطن العربى) ، المجلد الثانى ، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة ، ٧ ـ ٩ يوليو ١٩٩٢، ص ٧١٧ ـ ٧٦٥ ٠

14. El Shikhaby, A. E.M., Socioeconomic Status and Students Placement in Public Secondary Schools in Egypt, Ph.D. University of Pittsburgh, U.S.A., 1983, p. 112.

15. Psacharopoulos, G. Curriculum Diversification in Colombia and Tanzania : An Evaluation Study", Comparative Education Review, Vol. 29, No. 4, 1985, pp. 507-525.

16. Thatcher, M. "The Role of Polytecnics", Gurdian News Paper, London, 17 February, 1970, p. 16.

17. Dale, R. "The Background and in Inception of the Technical and Vocational Education Initiative", in : R., Dale, (ed.)

Education, Training and Employment, Pergamon Press, N.Y., 1988, pp. 41-56.

18. Walker, D.F., "Back to the Future : The New Conservation in Education", Education Researcher, Vol. 19, No. 3, April, 1990, pp. 35-38.

19. Noah, H., & Eckstien, M., "Business and Industry Involvement with Education in Britain, France and Germany", in : Lauglo & Lillis (eds.), Vocationalizing Education, Pergamon Press, Oxford, 1988, pp. 45-68.

20. Kander, I., Comparative Education, Hovghton Mifflin, Boston, 1933, p. x.

21. Trethewey, A.R., Introducing Comparative Education, Pergamon Press, Australia, 1976, p. 56.

22. Ibid., pp. 56-57.

23. Kander, I., The New Era in Education : A Comparative Study, George G. Harrap & Co., London, 1955, p. 46.

24. Cantor, L., "Vocational Education and Training : The Japanese Approach", Comparative Education, Vol. 21, No. 1, 1985, pp. 67-76.

25. DES, Society of Education Officers", Joint Report on a Visit to Japan" U.K., 1984, pp. 1-3.

26. Cantor, L., "Vocational Education and Training : in the Developed World : A Comparative Study, Routtedy, London, 1989, p. 2.

27. Ibid., pp. 2-3.

28. Ibid., pp. 4-5.

29. Rehder, R.R., "Education and Training : Have the Japanese Beaten us Again ?", Personnel Journal, Vol. 62, No. 1, USA, 1983, p. 42.

30. Cantor, L., "Vocational Education and Trainin : in the Developed World Op. cit., p. 6.

31. Duke, P.B., The Japanese School : Lessons for Industrial America, University of California Press, U.S.A., 1986, pp. 15-19.

32. Tkuo, A., "The Dilemma of Japanese Education Today", Japan Foundation Newsletter, XIII, No. 8, March 5, 1986.

33. Cantor, L., "Vocational Education and Training : in the Developed World Op. cit., pp. 9-10.

34. National Institute for Education Research, Basic Facts and Figures about the Educational System in Japan, Tokyo, 1986, p. 8.

35. Cantor, L., Op. cit., p. 14.

36. Prais, S.J., "Education for Productivity : Comparises of Japanese and English Schooling and Vocational Preparation, Compare, Vol. 16, No. 2, 1987, p. 136.

37. Cantor, L., Op. cit., pp. 14-15.

38. Association of National Technical Colleges, The Technical Colleges in Japan, Tokyo, 1982, p. 2.

39. Cantor, L., Op. cit., pp. 16-17.

40. Cantor, L., "The Role of Private Sector in Vocational Education and Training the Case of Japan Special Training School" The Vocational Aspect of Education, Vol. XXXIX, No. 103, 1987, pp. 35-41.

41. Ishikawa, T., Vocational Training the Japanese Institute of Labour, Revised edition, 1987, pp. 21-29.

42. Ford, G.W., "Learning from Japan : The Concept of Skill Formation", Australian Bulletin of Labour, Vol. 12, No. 2, 1986, p. 123.

43. Ford, B., "A Learning Society : Japan Through Australian Eyes", in John Training, et al. (eds), Vocational Education, World Yearbook of Education, Kogan Page, Unesco, 1987, pp. 264-276.

44. Prais, S.J., "What Can We Learn from German System of Education and Vocational Training ?", in Worswick (ed.) Education and Economic Performance Gower, 1985, p. 40.

45. Hayes, C. & et al., Competence and Competition, University of Sussex, Institute of Manpower Studies, U.K., 1984, p. 5.

46. European Centre for the Development of Vocational Education Training (C E D E F O P), The Role of the Social Partners in Vocational and Further Training in the Federal Republic of Germany, Berlin, 1987, p. 2.

47. Mitter, W., "Education Reforms in the Federal Republic of Germany, Paper Presented to an International Seminar on Education Reform, Chiba and Kyoto, Japan, 1985, p. 6.

48. Fishman, S. & Martin, L., Estranged Twins Education and Society in the two Germanys, Praeger, 1987, p. 120.

49. Bendelow, R., "Undecided over Ultimate Abitur", Times Education Supplement, U.K., March, 13, 1987.

50. Marklund, S., "Integration of School and World of Work in Sweeden", in, Lauglo & Lillies (eds.) Vocationalizing Education : An International Perspective, Pergamon Press, Oxford, 1988, p. 176.

51. Prais, S. J. & Wagner K., "Schooling Standards in England and Germany : Some Summary Comparisons Bearing on Economic Performance", Compare, Vol. 16, No. 1, 1986, p. 22.

52. Kledzik, V.T., "Education for Below Average Pupils : A Rbeitslehre - A New Field Field in Lower Secondary Educa-

tion in Berlin", in Policy Studies Institute/Anglo-German Foundation, 1985, p. 88.

53. Murray, M. & Heywood, J., "Education for Work in the Federal Republic of Germany" in J. Heywood & P. Mathews, Technology, Society and the School Curriculum : Practice and Theory in Europe Roundorne, 1986, p. 103.

54. Cantor, L., "Vocational Education and Training : in the Developed World, Op. cit., pp. 100-101.

55. 'Learning for the Working World : Vocational Training in the Federal Republic of Germany", Bildung and Wissenschaft, Bonn, 1986, p. 13.

56. Braun, F., "Vocational Training as a Link between the Echools and the Labour Market : The Dual System in the Federal Republic of Germany Comparative Education, Vol. 23, No. 2, 1987, pp. 123-143.

57. DES, Education in the Federal Republic of Germany, Aspects of Curriculum and Assessment, HMSO, U.K., 1986, p. 10.

58. Russell, R. & et al., Vocational Qualifications in Five Countries, Comblodge Report, Further Education Staff College, Vol. 19, No. 5, 1986, p. 292.

59. Max Plank Institute for Human Development and Education, between Elite and Mass Education : Education in the Federal Republic of Germany State University of New York Press, 1983, p. 243.

60. Schober, K., "The Education System, Vocational and Youth Unemployment in West Germany", Compare, Vol. 14, No. 2, 1984, p. 134.

61. Parkes, D. & Shaw, G., "Britons take a Miester Class", Time Higher Education Supplement, U.K., August, 5, 1983.

62. Braum, F., op. cit., p. 126.

63. Russell, R. (ed.) Learning about the World of Work in the Federal Republic of Germany Studies in Vocational Education and Training in the Federal Republic of Germany further Education Staff College, No. 9, 1982, p .34.

64. Schober, K., Op. cit., pp. 137-141.

65. Russel, R. (ed.), Op. cit., p. 39.

66. Press and Information Office of the Federal Government, Vocational Training, Public Document, No. 28, 1987.

67. Russel, R. (ed.), Op. cit., p. 21.

68. Noah, H., & Eckstien, M.A., Op. cit., pp. 45-68.